# تفشي ظاهرة العنف السياسي وتداعياتها على الانظمة العربية

# Widespread political violence and its repercussions on the Arab regimes

م.م علي حسين ياسين
مدرس النظم السياسية المساعد
كلية الحقوق/جامعة الموصل

د.سيفان باكراد ميسروب
استاذة القانون الدستوري المساعد
كلية الحقوق/ جامعة الموصل

## المقدمة :

ان ظاهرة العنف السياسي هي ظاهرة قديمة وليست بالجديدة ، مارستها قوى سياسية واجتماعية مختلفة سواء كانت في سُدة الحكم أو في المعارضة أو بين القوى السياسية نفسها, إذ نراها متزايدة أو متناقصة حسب الدول وأصبحت هذه الظاهرة أكثر شيوعاً واستخداماً في المنطقة العربية سواء من جانب السلطة الحاكمة تجاه المواطنين أومن جانب قوات المقاومة أو الجماعات الارهابية ضد النظام السياسي, بالاضافة الى ما تلعبة قوات الاحتلال في تفجير ظاهرة العنف بكافة أشكاله, حيث لوحظ أيام قيام قوات الاحتلال الامريكي باحتلال العراق عام 2003 بتأجيج الصراع والعنف،وكذلك تدخل الدول الغربية في أسقاط نظام القذافي في ليبيا عام 2011 , وإقتحام الحوثيين في اليمن للعاصمة صنعاء وتداعياتها , والأزمة السورية التي مازالت لحد يومنا هذا , حيث نلاحظ بانه تم تغيير النظم السياسية فيها عن طريق العنف والقوة ، وظاهرة العنف السياسي ظاهرة مركبة ومتعددة الأشكال ومتداخلة الأسباب وذلك نتيجة لتعدد النظريات والاتجاهات التي تتناول تعريف

وتفسير الظاهرة في العالم العربي بل العالم أجمع. وفي واقع الأمر ليس هناك ظاهرة أخطر من ظاهرة العنف السياسي وتداعياتها على الانظمة السياسية وتهديدها لحياة الأفراد وضربها لنسيج الوحدة الاجتماعية , لذا نراها تكتسب أهمية متزايدة من قبل الحكومات والنظم السياسية على تنوعها واختلافها .

ولأجل الإحاطة بالموضوع والجوانب المتعلقة به فإننا سوف نتناوله من خلال النقاط الآتية .:

**اولاً:أهمية البحث**

نظراً لأهمية الموضوع كونه من المواضيع الحيوية والمهمة ومن القضايا الراهنة على الساحة العراقية بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام لما تشهده من عنف وصراعات سياسية فان الأمر يتطلب المزيد من البحث والاهتمام في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها بعض الانظمة السياسية العربية وتداعياتها على الأمن القومي للدول المعنية لما له من أثار تترك بصماتها في مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية, ناهيك عن أن أغلب الجماعات الارهابية والمليشيات والجماعات المسلحة على أختلافها وتنوعها لها أرتباطات خارجية مما قد تكون عنصر تهديد مستمر للنظام السياسي لتلك الدول .

**ثانياً: هدف البحث**

يهدف البحث إلى عرض دراسة تحليلية لظاهرة العنف السياسي والوقوف حول مدى حجم هذه الظاهرة في ظل تكرار معدلات العنف السياسي ودرجة شدتها من حيث تزايدها وتناقصها , وتحليل الظروف المؤدية الى العنف السياسي في العرق وسوريا واليمن وليبيا محل الدراسة بغية الكشف عن أسبابه,وإيجاد الحلول المناسبة , ومدى تأثير البيئة الخارجية

في احداث العنف السياسي في الانظمة العربية, والوقوف حول أهم تداعيات العنف السياسي على الانظمة العربية في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

**ثالثاً: إشكالية البحث**

تتحصل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في محاولة الوقوف على الأسباب الحقيقية للعنف السياسي في العراق بشكل خاص والدول العربية بشكل عام , وكيفية وضع إستراتيجيات وأساليب فعالة لإستيعاب ظاهرة العنف السياسي والعمل بكل الوسائل المتاحة من اجل تقليصها كونها تمثل العقبة الرئيسية في بناء الدولة الحديثة في العراق والدول العربية الاخرى .

**رابعاً : فرضية البحث**

ان ما يعيشه العراق بشكل خاص وما تشهده المنطقة العربية بشكل عام من تفشي لظاهرة العنف السياسي ينتج عنه عدم استقرار سياسي هناك عدة مصادر تغديها وتحركها,وثمة عوامل داخلية وخارجية لهذه الظاهرة, الى جانب السياسات الخاطئة للإنظمة العربية التي تتحمل مسؤولية العنف السياسي, مع دور التدخلات الخارجية في الدول الاقليمية في اندلاع العنف, وبالتالي هذه العوامل هي المحفزة للعنف السياسي في العراق والمنطقة العربية .

**خامساً: نطاق البحث**

يتحدد نطاق البحث من خلال استعراض ودراسة وتحليل ظاهرة العنف السياسي في الانظمة العربية وبالأخص في كل من العراق وسوريا واليمن وليبيا حيث يتطلب الوقوف حول اسباب هذه الظاهرة وحجمها في ظل تكرار معدلات العنف في هذه الدول ويتطلب كذلك معرفة اشكال هذه الظاهرة ومؤشراتها , واهم الآثار والتداعيات السلبية التي تتركها على الواقع السياسي لتلك الانظمة .

**سادساً: منهجية البحث**

اتبعنا في بحثنا طريقة البحث التحليلي الوصفي المقارن لظاهرة العنف السياسي في الانظمة العربية والوقوف حول اسباب هذه الظاهرة في الانظمة العربية المتباينة وإبراز تداعياتها السلبية على تللك الانظمة.

**سابعاً: هيكلية البحث**

تقوم هيكلية البحث على تقسيمه إلى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة سنوضح في المبحث الأول ماهية العنف السياسي من خلال توضيح مفهوم العنف بشكل عام والعنف السياسي بشكل خاص, وتمييز العنف السياسي عن غيرة من المفاهيم الاخرى وذلك ضمن مطلبين, وفي المبحث الثاني سنبين أشكال ومؤشرات العنف السياسي وذلك في مطلبين,

وفي المبحث الثالث سنتطرق الى تداعيات العنف السياسي على الانظمة العربية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك في كل من العراق وسوريا واليمن وليبيا وذلك ضمن ثلاث مطالب.

# المبحث الاول

## ماهية العنف السياسي

سنتناول في هذا المبحث مفهوم العنف لغةً واصطلاحاً وتمييزه عن غيرة من المفاهيم الأخرى وذلك ضمن مطلبين :

**المطلب الاول : تعريف العنف لغةً واصطلاحاً**

يُعرِّف ابن منظور العنف بأنه "الخُرْق بالأمر وقلَّة الرِّفْق به، وهو ضد الرفق, وعنف به عنفاً وعنفهُ :أي أخذهُ بشدة وقسوة ، واعتنف : أي أخذ بشدة وغلظة,والتعنيف وهو التَّشديد في اللوم [(1)], وعَرَّفه الطريحي في مجمعه بأنه " الشدة والمشقة، ضد الرفق " [(2)]. وتكاد لا تخرج باقي المعاجم اللغوية عن هذه التعاريف.

ونرى بانه الحادثة الاولى في تاريخ البشرية تتسم بالعنف حصلت بين بني (أدم وحواء) حيث تمثلت بمقتل قابيل أخاه هابيل,اذ جاء ذكرها في آيات القرأن الكريم في قوله تعالى: ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، ط2، ج9، دار إحياء التراث العربي، بيروت ،1992 ، ص429.
(2) فخر الدين الطريحي, مجمع البحرين، ط2، ج5, مؤسسة الوفاء, بيروت ، 1983، ص104.

لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [1]. وجاءت كلمة الرهبة في القرآن الكريم بمعاني عدة منها تحريض الله المسلمين بأن يرهبوا عدوا الله ورسوله لقوله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّو لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ ﴾ [2] .

ونلاحظ بان مفهوم العنف أمتد منذ عشرات القرون الماضية حيث أخذ أشكال وأساليب متنوعة , مبتدأ بالصراع بين الافراد تاره , ومن ثم الانتقال الى الحروب بين القبائل والشعوب المختلفة تاره أخرى سعياً وراء مصادر العيش وحباً للأستئثار بالسلطة فيما بينهم [3].أما كلمة العنف في اللغة الانكليزية (Violence): مأخوذة من الأصل اللاتيني (violentia) أي الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والأضرار بالممتلكات العامة ، ويتضمن معاني العقاب الجسدي والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين على سبيل الإكراة والقوة [4] . وهذا التعريف يشير صراحة الى السلوك الذي ينطوي على استخدام غير المشروع للقوة المادية أي بمعنى الاستخدام غير العادل للقوة ، ويشمل العنف كافة الاعمال التي تستخدم فيها القوة او القهر والقسر او الإكراه بشكل عام

(1) سورة المائدة الآية 27 و 28.

(2) سورة الآنفال ، آية 60 .

(3) ناظم نواف أبراهيم الشمري , ظاهرة العنف السياسي في العراق منذ الاحتلال الامريكي 2003 وحتى 2009, معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, 2009, ص 3.

(4) قبي ادم , رؤية سياسية حول العنف السياسي في الجزائر,مجلة الباحث ,جامعة ورقلة ,جزائر,2002, ص102.

وهو قد يكون مادياً او معنوياً ، وذا طابع فردي او جماعي ، والعنف يحدث، كلما لجأ شخص او جماعة لهم قوتهم الى وسائل ضغط بقصد إرغام الاخرين مادياًعلى اتخاذ مواقف لا يريدونها[1].

ويقترن الارهاب بالعنف او التهديد باستخدامه بشكل قسري وغير مشروع من قبل فرد او مجموعة او دولة ضد فرد او مجتمع او دولة ، ويهدف الى خلق حالة من الرعب والفزع لدى الذين استهدفهم العنف ، وبث رسالة محددة مصدرها القائمون بالارهاب ، وخلق تفسير نفسي محدد يساعد في تحقيق الهدف من الارهاب حتى ان المعجم العربي الحديث يرى ان "الارهاب هو الأخذ بالعنف والتهديد والحكم الارهابي هو الحكم القائم على العنف" [2].

ويجب علينا أن ننوه ان العنف بذاته ليس إرهاباً فالعنف قد يحدث لمجرد العنف, بينما الإرهاب لا يقع الا لتحقيق هدف معين والعنف وسيلة او اداة بينما الإرهاب ناتج للعنف .

ونلاحظ إنّ مفهوم العنف في اللغة الانكليزية هو السلوك الفعلي للقوة المادية فحسب أي الاستخدام غير المشروع للقوة المادية ، أما في اللغة العربية فمفهوم العنف أوسع واشمل وأعمق مما هو في اللغة الانكليزية , لانه يشمل العنف الكلامي والفعلي المادي والمعنوي,

(1) د. حسنين توفيق ابراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظام العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1, 1992, ص42.

(2) خليل الحر ، المعجم العربي الحديث ، المكتبة الاوربية ، باريس ، 1973 ، ص67.

أي يشمل إلى جانب الإستخدام غير المشروع للقوة المادية أمور أخرى لا تتضمن استخداماً فعلياً للقوة , أي العنف الممزوج بالقول والعمل به .

ويشير القاموس الفرنسي ( Lerobert) إلى ان العنف "هو الاستخدام المتعسف للقوة واستخدام العنف هو ذلك العمل الذي يوجه ضد شخص لإرغامه على القيام بعمل ضد إرادته وذلك باستخدام القوة والتخويف" [1]. والعنف أساساً يتضمن قوة شخص لإخضاع شخص أخر أو حرية شخص في الإعتداء على حرية شخص أخر, ويصف الفلاسفة وعلماء النفس العنف "بأنه شيء بشع وبالرغم من ذلك فهو يستهوي الكثيرين لانه يمكن الفرد من أقامة علاقات نافعة مع من هم أضعف منه دون أن يبذل أي جهد الى النقاش أو المفاوضة "[2]. وتتنوع وتتعدد التعاريف المتعلقة بالعنف السياسي اصطلاحاً فهناك من يعرف العنف السياسي" بأنه إستعمال للقوة كبير أو مدمر ضد الأفراد أو الأشياء , أو موجه لإحداث تغيرات في المجتمع " [3].

(1) د. نصير نوري محمد, ظاهرة العنف السياسي " قراءة في الإشكاليات الفكرية ", مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية , مجلة دراسات عراقية ,العدد التاسع ,السنة الخامسة ,2009 , ص57.

(2) د. نبيلة داود , الموسوعة السياسية المعاصرة , القاهرة , مكتبة غريب , 1990, ص 111.

(3) تيد هندريش ,العنف السياسي فلسفته أصولة أبعادة, ترجمة عبد الكريم محفوظ عيسى, , بيروت , دار المسيرة , ط1 , 1986,ص142.

والعنف السياسي عند الدكتور حسنين توفيق إبراهيم هو" كل سلوك فعلي أو قولي يتضمن استخداماً للقوة أو تهديداً باستخدامها لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص والممتلكات, لتحقيق أهداف معينة سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية, والسلوك العنيف قد يتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري, أو العلني المنظم أو الغير المنظم " [1].

ويمكن القول بان هناك شبة اتفاق بين اغلب الباحثين والدارسين لظاهرة العنف السياسي ان العنف يصبح سياسياً عندما تكون الأهداف سياسية بغض النظر عن الاختلاف بينهم في تحديد طبيعة ونوعية هذه الأهداف وطبيعة القوى المرتبطة بها , وبذلك يتفقون على تعريف العنف السياسي بأنه " كافة الممارسات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بشكل مباشر بنظام الحكم وتوجهاته الإيديولوجية وبسياساته الاقتصادية والاجتماعية "[2].

وعليه فأن أتساع دور الدولة وخروجها عن إلاطار التقليدي لإدارة وظائفها الأساسية وأتساع الفجوة بين طبقات المجتمع وخصوصاً في مجتمعاتنا العربية بشكل خاص , مع أنتشار الآفكار المتطرفة والهدامة التي تشجع على تبرير أعمال العنف ضد المجتمع تساهم بشكل أو بأخر في تأجيج العنف السياسي .

(1) د.حسنين توفيق إبراهيم , مصدرسابق, ص25.

(2) محمد نبيل الشيمي, العنف السياسي في العالم العربي, دواعيه وتداعياته , الحوار المتمدن , العدد3009, 2010,ص14 على الموقع الالكتروني. http://ahewar.org

**المطلب الثاني : تمييز العنف السياسي عن غيرة من المفاهيم الاخرى**

هناك التباس وخلط بين مفهوم العنف السياسي وعدة مفاهيم من بينها الإرهاب السياسي ,عدم الاستقرار السياسي ,العنف الديني سنبين ذلك ضمن ثلاث فروع .

الفرع الاول : الإرهاب السياسي

لا يوجد اتفاق واضح ودقيق لمفهوم الإرهاب , فهناك تعاريف متعددة ومتداخلة ومنبع هذا المفهوم شائع في الصحافة ورجال السياسة, فقد جاء في اللغة العربية الإرهاب من الفعل "رَهب , يُرهب, رَهبةً" والرهبة يعني: الخوف والفزع, جمع بين الرغبة والرهبة, وأرهبه ورهبه وأسترهبه أخافه وفزعه [1] . وفي موسوعة السياسة نجد ان الارهاب يعني " استخدام العنف –غير القانوني – او التهديد به باشكاله المختلفة كالإغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والإلتزام عند الافراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات , اوكوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات او مال , وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الارهابية "[2]. كما وعرفة الدكتور حسنين توفيق إبراهيم " هو سلوك رمزي يقوم على أساس الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه , بشكل يترتب علية خلق حالة

(1) محمد بن يعقوب الفيروزابادي, القاموس المحيط, مؤسسة الرسالة, الطبعة الثانية, 1987,ص118.

(2) د. عبد الوهاب الكيالي واخرون , موسوعة السياسة ,ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1999، ص 153 .

نفسية من الخوف والرهبة وعدم الشعور بالأمان لدى المستفيدين وذلك لتحقيق أهداف سياسية" [1] .

كذلك فقدعرفة توماس ثوزتون ان "الإرهاب السياسي فعل رمزي يتم لإحداث تأثير سياسي بوسائل غير معتادة مستلزماً استعمال العنف والتهديد به" [2]. وهناك من يذهب إلى تعريف الإرهاب بأنه "مجموعة أعمال العنف فردية كانت ام جماعية , تقتيلية أم تخريبية , وتقوم بها جماعة سياسية للتأثير في الآخرين , وخلق جواً من عدم الأمان لتحقيق أهدافها " [3] .

إلا أنه يرى العديد من الباحثين والمفكرين والمختصين بدراسة الإرهاب ان الإرهاب والعنف هما وجهان لعملة واحدة حتى يكاد البعض يرى بان الإرهاب هو العنف والعنف هو الإرهاب , ذلك ان الإرهاب كثيراً ما يختلط بالعنف السياسي نظراً للتقارب الشديد بينهما , اذ يرى الباحث الأمريكي كومبس سندي ان الأعمال الإرهابية في أغلب الأحيان تنطوي في ثناياها على إستخدام للعنف ويختلف بإختلاف الأهداف المزمع تحقيقها من وراء استخدام العنف, أما المفكر الأمريكي ج, فرونيد فيقول سوف نطلق اسم العنف على القوى التي تهاجم مباشرة شخص

(1) د.حسنين توفيق إبراهيم , مصدر سابق , ص27.

(2) قبي ادم , مصدر سابق , ص ص107-108 .

(3) د.رشيد عمارة الزيدي ,العنف السياسي في العراق ,2010,ص4 منشور على شبكة المعلومات الدولية على الرابط http://iraqcss.com/article.phpd

الآخـرين وخبـراتهم بقصـد السـيطرة علـيهم بواسـطة المـوت والتـدمير والإخضـاع أو الهزيمة[1] .

وبذلك فأنه من خلال هذه التعاريف نستطيع ان نقول ان الإرهاب شكل من أشكال العنف السياسي , بل ان العنف أوسع من الإرهاب, وكثيراً ما يأخذ العمل الإرهابي بعداً دوليا , بينما يأخذ العنف السياسي على الأغلب طابعاً داخلياً.

وعلى المستوى الاقليمي صدرت الإتفاقية العربية لمكافحة الارهاب في 22 نيسان سنة 1998 الصادر عن مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب المنعقد في القاهرة لتنص على أن الارهاب هو " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أياً كانت بواعثه أو أغراضه , يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف الى القاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بأيذائهم أو تعريض حياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبنية أو بأحد المرافق أو الاملاك العامة والخاصة أو أحتلالها أو الأستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر" [2].

اما على المستوى الدولي بدأ يكتسب الاهتمام بعد أحداث 11أيلول 2001,عندما تعرضت الولايات المتحدة الامريكية الى هجمات إرهابية أدت الى تفجير برجي التجارة العالمية في نيويورك ومبنى البنتاغون في واشنطن الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الى الضغط بشدة على الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصورة خاصة لتشريع إتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب,

(1) د. نصير نوري محمد, مصدر سابق , ص57.

(2) ينظر المادة الاولى الفقرة الثانية من الإتفاقية العربية لمكافحة الارهاب لسنة 1998.

وعلى الرغم من كل ذلك فقد جرت مناقشات حادة واختلفت الأراء من جديد حول تحديد مفهوم الإرهاب من الناحية القانونية، ولم تستطيع الولايات المتحدة والدول الغربية فرض مفهومها الشامل للإرهاب وادانته بغض النظر عن اهدافه وطبيعة المركز القانوني للقائمين بالارهاب فأصدر مجلس الأمن قراريين مرقمين 1368في 12 ايلول 2001و1373في 28/ ايلول/2001، وقد جاء كل منهما متناقضين مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف المنظمة ومبادئ حقوق الانسان, وإتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 الخاصة بمعاملة اسرى الحرب وقواعد تسليم اللاجئين السياسيين المعتمدة بين الدول بموجب الاتفاقيات المتعددة الاطراف والثنائية [1], لقد استغلت الولايات المتحدة الامريكية القرارين انفاً وسعت جاهدة بحجة محاربة الإرهاب التدخل وفرض مواقف والقيام بحروب غير مشروعة خدمة لمصالحها حيث أصبح الارهاب ومكافحته موضوع الساعة ومازال يتطور بوتيرة متسارعة.

وعلى الرغم من التقارب بين المفهومين (الارهاب , العنف السياسي) وتداخلهما في أحيان كثيرة , الا أنه هنالك تفاوت في العديد من الجوانب والتي نبينها فيما يأتي [2] :-

1- الارهاب يهدف الى تحويل الرأي العام ليخدم مصالحه , والعنف السياسي ليس بالضرورة يجلب الرأي العام ويثير أنتباهه .

(1) د. سهيل حسين الفتلاوي ، مفهوم الارهاب وتعريفه وقرارات مجلس الأمن بخصوص احداث 11 أيلول ، المجلة القطرية للعلوم السياسية ، جامعة بغداد ,كلية العلوم السياسية ، العدد 2، 2002, ص52.

(2) محمد عوض الترتوري , أغادير عرفات جويحان , علم الإرهاب الاسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب , الاردن , 2005, ص 57 .

2 – الارهاب ناتج العنف كالاغتيالات لآي سبب كان أو لمجرد التخلص من شخصية غير مرغوب فيها من قبله لزرع الذعر والرعب في نفوس القادة السياسيين, أو أثارة وضع من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي , أما العنف السياسي وسيلة أو أداة .

3– الارهاب يتعدى الهدف المباشر الذي وقع عليه بنية توجية رسالة أو أيحاء الى طرف أخر لتحذره من إتخاذ قرار أو الرضوخ الى مطالبهم , اما العنف السياسي فهدفه مباشر وهو أكثر ضيقاً وتحديداً وفهماً.

4– أعتماد الارهاب بشكل جوهري على وسائل الاعلام لإثارة الناس وارعابهم وهذا غير ضروري في بعض الاحيان لدى العنف السياسي .

ويعد من أهم صور استخدام العنف بقصد الإرهاب على سبيل المثال هو إحتجاز الرهائن , تفجير السفارات , تفجير الممتلكات العامة والخاصة ,اغتيال شخصيات سياسية .. الخ.

الفرع الثاني : عدم الاستقرار السياسي

أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي مفهوم نسبي ويشير الى عجز النظام السياسي بسبب ضعف مؤسساته عن اجراء ما يلزم من تغيرات لمجابهة توقعات الجماهير وتوجهاتها مما يؤدي الى العنف المتبادل وتوسيع دائرة الصراع وتقويض شرعية النظام, لذلك فان العنف السياسي مفهوماً مركزياً لفهم حالة عدم الاستقرار السياسي , فالانظمة الشمولية في دول العالم الثالث التي تخالف الانظمة الديمقراطية التقليدية والايدولوجية التحريرية التي تقوم على

اساس احترام حقوق الافراد وحرياتهم قد تلجأ الى اساليب قمعية من اعتقال كبار الموظفين وتصفيتهم جسدياً الهدف منها تحقيق حالة من الاستقرار السياسي , والعنف السياسي هو المظهر الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي لكنه ليس مرادفاً له , لان عدم الاستقرار السياسي مفهومه أوسع وأشمل من مفهوم العنف السياسي [1].

ويورد الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن عدم الاستقرار السياسي بانه " عدم قدرة النظام على التعامل مع الازمات التي تواجهه بنجاح وعدم قدرته على ادارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقض شرعيته وكفاءته من جهة اخرى "[2].

وتنشأ عدم الاستقرار السياسي من خلال عدم وجود مؤسسات سياسية فعالة قادرة على تلبية مطالب الجماهير, او الاستجابه لآمالهم وتطالعاتهم مما يضفي الى حالة من النفور السياسي بدرجات مختلفة من الشدة, لذا هناك من يعرف عدم الاستقرار السياسي بانه " حالة من النزاع بين الحكومات والجماعات التي تمثل قوى اجتماعية وسياسية منافسة

(1) قبي ادم , مصدر سابق , ص107-108 .

(2) د.حمدي عبد الرحمن حسن عطا الله, العسكريون والحكم في افريقيا, مركز دراسات المستقبل الافريقي ,القاهرة, 1997, ص 124.

لها,غالباً ما يكون التعبير عن هذا النزاع من خلال اعمال العنف العلنية كدلالة على التطرف السياسي من اجل زعزعة الوضع القائم" [1].

ويرى البعض ان عدم الاستقرار السياسي لا يقترن بغياب العنف السياسي, لان الإلتجاء اليه يعكس افلاس النظام في وسائل التعبير الاخرى او قناعة بعدم جدواها, كما لا يرتبط بالتغيير السياسي وبتدرجة , وانما يرتبط بمضمون هذا التغيير واتجاهه ,لأن من التغيير ما يهدف الى زيادة شرعية النظام وفعاليته حتى وان اقترن بالعنف السياسي, وان وجود هذا التغيير يساهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته, وتدني فعاليته, وعليه فان العنف السياسي الذس يقود الى عدم الاستقرار السياسي بجميع مستوياته من عنف رسمي او غير رسمي , بدءاً من وسائل قمع المعارضة مروراً بالانقلابات العسكرية وانتهاءً بالعصيان السياسي او العسكري يخصع للدراسات متعددة مستندة على عدة مؤشرات منها,أثر التعددية الثقافية على الاستقرار السياسي, ومنها أثر الحالة الاقتصادية وغيرها من المدخلات والتناقضات في بنية المجتمع [2] . إلا انه هناك من يرى انه ليس بالضرورة ان يصحب كل عدم استقرار سياسي عنف داخل المجتمع او النظام , فالكثير من دول العالم النامي وحتى المتقدمة تشهد درجات مختلفة من عدم الاستقرار السياسي قائمة على اساس تغييرات سريعة في نظام الوزارة , او

(1) د.عماد مؤيد جاسم , التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثرة في الاستقرار , بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الاول لكلية القانون والعلوم السياسية , جامعة ديالى ,2010, ص 9.

(2) د. نيفين عبد المنعم مسعد , الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي , مكتبة النهضة العربية ,القاهرة,ط1, 1988, ص 5.

عدم حصول اتفاق ما بين وجهات نظر الكتل البرلمانية من دون ان يفضي هذا الأمر الى توليد العنف كإمتداد لعدم الاستقرار. [1] , أما على مستوى عدم الاستقرار السياسي في الوطن العربي فيرى الدكتور محمد عابد الجابري بانها نشأت بسبب القبلية والطائفية والعرقية في أغلب بلدان الدول العربية لرضوخه في احيان معينة لتلك المسميات مما يفقده الدعم من الطوائف والقبائل الاخرى مما سيؤدي الى سقوط نظامه على المدى القريب او المتوسط أي عدم الاستقرار السياسي في البلد [2].

من جهة أخرى لعب العامل الخارجي دوراً كبيراً في عدم الاستقرار السياسي لبعض الدول حيث عملت على تمكين الاقليات ومذاهب معينة على حساب قوميات ومذاهب أخرى , وذلك لزعزعة الإستقرار السياسي لتلك الدول لتحقيق تغلغلها وفرض تواجدها في تلك الدول , فتناغم التدخلات الخارجية مع التناقضات الداخلية سيحدث عنفاً يؤدي بدورة الى عدم الاستقرار السياسي [3]. وأن احتواء الإقلية وأستيعابها من قبل السلطات المركزية يعد نجاحاً مؤقتاً وغير دائم باعتبار أن الاقلية مدفوعاً قهراً لذلك مما يضفي عليها المزيد من التماسك

(1) د.عماد مؤيد جاسم , مصدر سابق, ص ص 11-12.

(2) د. محمد عابد الجابري , فكر ابن خلدون , العصبية والدولة , ط 6, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1994, ص 26 .

(3) حسان بن نوى , تأثير الاقليات على أستقرار النظم السياسية في الشرق الاوسط , مكتبة الوفاء , الاسكندرية, ط1, 2015 , ص 76.

بخصوصيتها ومحاولة إعادة التنظيم لنفسها ومراجعة إمكانياتها وطرق التعامل مع السلطة وهذه الاخيرة ايضاً يبقى لديها شعور بعدم الاستقرار السياسي [1].

في الواقع يمكن القول ان ثمة عوامل ومؤشرات على عدم الاستقرار السياسي ولكل دولة لها انظمتها السياسية وظروفها الخاصة بها في ظل التعددية السياسية والثقافية , ونظرة الثقافات المتعددة لمدى تمتع النظام السياسي بالشرعية , وما قد تتعرض له كل واحد منها من تمييز سياسي اقتصادي اجتماعي, وبالتالي مدى استطاعة الانظمة الحاكمة من تلبية مطالب الشعب وتطلعاتهم بمختلف مذاهبهم وقومياتهم وثقافاتهم , وقدرتها على التحكم بالاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال معالجة الأزمات والمشاكل التي قد تتعرض لها البلاد .

الفرع الثالث : العنف السياسي والعنف الديني

أن العنف الديني هو أخطر أنواع العنف على الاطلاق لان نتائجه تدمير المجتمع ويخلق صراع دائم بين أبنائه على أساس ديني وانجراف الجميع في حمام الدم , وهذا لايقتصر على المسلمين فيما بينهم أو المسلمين والمسيحيين ولا يقتصر على مجتمعاتنا العربية فقط ,

(1) المصدر نفسه , ص 79.

بل في العالم من مشرقة الى مغربه والعنف الديني أخطر مافيه ساحه خصبه للإرهاب يحقق من خلاله مآربه وأهدافه [1].

أن النزاعات والاحتراب الداخلي في أكثر من بلد عربي يؤكد حقيقة أن المجتمعات العربية تعاني من ظاهرة العنف الديني سواء بين أتباع المذاهب الاسلامية المختلفة أو بين الدين الاسلامي والاقليات غير المسلمة في الوطن العربي , وأن سببها الرئيسي هو غياب مبدا قبول الأخر المختلف [2]. وان من الاسباب الرئيسية للعنف الديني يمكن اجمالها في التالي :[3]

1-عدم الانفتاح على الأفكار والثقافات الاخرى والتعامل معها ورفضها يدفع للعنف بصورة او بأخرى .

2- ارتباط العنف الديني بالإرهاب حيث يستخدم الإرهاب العنف الديني وسيلة لتحقيق أهدافه .

(1) ساره طالب السهيل , العنف الديني ..الى أين ؟ صحيفة الخبر,2014, منشور على شبكة المعلومات الدولية https://www.alkhabarnow.net/news/119871/2014/04/28

(2) حسن العطار , ظاهرة العنف الديني في العالم العربي ,الاسباب والعلاج ,صحيفة ايلاف الالكترونية , لندن , العدد 5152, 30 يونيو 2015.
http://elaph.com/Web/opinion/2015/6/1014293.html

(3) ساره طالب السهيل , مصدر سابق,ص 1.

3- الفهم الخاطئ للدين من بعض الجماعات الدينية بمعلومات مغلوطه وافكارهم الهدامة, والمصاحبة للتطرف الديني في التعامل مع الآخر.

4- تقاعس الدول بدورها في حماية الاقليات قد يكون بشكل عمدي او غير عمدي بسبب الظروف الامنية داخل البلد والذي قد يكون بسبب الثورات او الصراع على السلطة .

5-عدم تطبيق القوانين بشكل حازم وصارم على الجميع دون استثناء.

ويعزى غياب القبول بالأخر المختلف في الثقافة لأسباب عدة منها موجه التعصب الديني التي يشهدها العالمين العربي والاسلامي والتي تؤججها وتذكيها بعض القيادات الدينية من جميع المذاهب بالمفاهيم الخاطئة عن العلاقة بين المسلمين أنفسهم على اختلاف مذاهبهم, وبين المسلمين وغير المسلمين لتحقيق مصالح شخصية على حساب الأوطان, الى جانب افتقار المناهج الدينية والاجتماعية والوطنية في بعض الدول العربية الى المواضيع التي تحث على التسامح والقبول بالأخر[1]. ويتخذ العنف السياسي الديني احدى الصور التالية:

الصورة الاولى :العنف السياسي المذهبي تتضمن إنتماء الجماعات المتصارعة الى دين واحد واختلافهم من حيث إنتمائهم لمذهب دون أخر وكل فئة ترى ان مذهبها هو المنهج السليم في تطبيق الدين .

(1) حسن العطار , مصدر سبق ذكره.

الصورة الثانية: فيشمل العنف السياسي الديني الداخلي اي يكون الصراع داخل المذهب الواحد حول السلطة فكل فئة ترى انها ملتزمة بتعاليم الدين واخرى ترى العكس[1].

الصورة الثالثة: فيتضمن العنف السياسي الديني الموجة من جماعة دينية الى جماعة دينية اخرى ولكنها تنتمي لدين مختلف ويدور هذا النوع من العنف شأن غيرة حول السلطة ايضاً .

خلاصة القول ان الديانات في الواقع لم تكن داعيه الى العنف في مضمونها, ولكن المؤمنون بها هم من دعوا الى العنف حسب تفسيراتهم واعتقادهم في الدين. كما ان كل مذهب او قومية يؤمن بانه الأسمى والاكثر توافقاً وان اي محاولة لاحتوائها خصوصاً اذا كانت ممتده ومتجاوزة لحدود الدولة بالإكراه يودي الى التصادم مع الاقليات مما يزيدها تعقيداً وتشابكاً وبالتالي يصبح الإستقرار والأمن معادلة صعبة التحقيق .

(1) قبي ادم , مصدر سابق , ص108-109.

# المبحث الثاني

# أشكال ومؤشرات العنف السياسي

سوف نتطرق في هذا المبحث لأشكال العنف الساسي حيث سنناقش في المطلب الاول أشكال العنف السياسي "الرسمي والغير الرسمي",وسنتناول في المطلب الثاني مؤشرات العنف السياسي على المستوى الخارجي وعلى المستوى الداخلي وفيما يلي :

## المطلب الاول : أشكال العنف السياسي

قد يتخذ العنف السياسي أشكال وصور مختلفة فقد يتم ممارسة العنف من جانب النظام ضد المواطنين بهدف الاستمرار في السلطة يسمى بالعنف الحكومي" العنف الرسمي", وقد يمارس العنف من جانب المواطنين ضد النظام السياسي وهو ما يعرف بالعنف الشعبي"العنف غير الرسمي", وفيما يلي سنبين ذلك ضمن فرعين :

الفرع الاول: العنف السياسي الحكومي ضد الافراد

ويقصد به العنف الحكومي الذي يوجهه النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة وذلك لضمان استمراره وتقليص دور القوى المعارضة والمناوئة له , ويمارس

النظام العنف من خلال أجهزته القهرية كالجيش والشرطة والمخابرات والقوانين الاستثنائية . (1)

ويعد العنف والإرهاب الموجة من قبل النظام السياسي ضد الأفراد أكثر وضوحاً في الأنظمة الدكتاتورية التي لا تتورع في استخدام أساليب القمع والقهر ضد معارضي النظام وسياساته مدفوعاً في ذلك بمبدأ ان الغاية تبرر الوسيلة حتى ولو كان هذه الوسيلة منافية لمبادئ الأخلاق كالقوة والقتل والكذب والتجسس لان القوة هي أساس وجود الحكومة [2]. ويتميز تاريخ النظم الشمولية بكثير من مظاهر العنف والإرهاب حيث استخدمت أساليب القمع والتصفية الجسدية ضد معارضي الحكم والرأي السياسي في الداخل والخارج وضد الأحزاب المعارضة للسلطة الحاكمة , ويجري ذلك عن طريق الاجهزة الاستخبارية لقمع المعارضة وتمكين السلطة الحاكمة من تشديد قبضتها على الشعب . [3] ومما لا شك فيه فان من مؤشرات العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 هو العنف الذي مارسته قوات الاحتلال الأمريكي وعملت على تأجيجه وإرباك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

(1) جونا صبحي جميل , ظاهرة الاستقرار واللااستقرار السياسي, "دراسة في الحالة العراقية بعد 2003" , رسالة ماجستير, كلية القانون والسياسة ,جامعة صلاح الدين ,2013 , ص26 .

(2) د.كريم يوسف احمد كشاكش ,الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة , منشاة المعارف ,الإسكندرية ,1987 , ص232 .

(3) عبد الوهاب محمد عبده خليل ,الصراع بين السلطة والحرية ,أطروحة دكتوراه , كلية الحقوق ,جامعة القاهرة , أطروحة دكتوراه غير منشورة ,2004 , ص309.

والسياسية,عندما أعادة تشكيل الدولة العراقية على أساس التقسيم الطائفي والاثني واوجد فراغاً امنياً لم تتمكن قوات الاحتلال من سده , الأمر الذي شجع بروز العصابات المنظمة والمجاميع المسلحة, مع إفراز قطاع واسع من البطالة والمتشردين والمحرومين, وأصبح العراق ساحة لتصفية حسابات القوى الإقليمية والدولية , والميلشيات والتنظيمات الإرهابية الدولية وغيرها والى حد الآن.

في الحقيقة ان وصول القوى السياسية المتصارعة وتنظيماته المسلحة إلى السلطة معناه نقل العنف الرسمي الطائفي إلى مجال العنف العام "الشعبي" وهكذا يتحول شيء من العنف الشعبي إلى عنف رسمي , وفي حال عدم وصول هؤلاء الزعماء أو بعضهم إلى مناصب الدولة ومؤسساتها يتحول نشاطهم العنفي ضد الدولة , فيتبلور العنف الشعبي كعنف مضاد لعنف الدولة [1] .

وأن من مؤشرات العنف السياسي الحكومي ضد الشعب يتمثل بالاشكال التالية [2]:

(1) د.شاكر عبد الكريم فاضل ,العنف السياسي في العراق رؤية اجتماعية –سياسية ,كلية القانون والعلوم السياسية ,جامعة ديالى ,2011,ص13 http://www.law.uodiyala.edu.iq

(2) قبي أدم , مصدر سابق , ص ص106– 107.وللمزيد من التفاصيل ينظرد. حسنين توفيق إبراهيم , مصدر سابق, ص ص 60–63.

1- الاعتقالات التي تقوم بها الاجهزة الحكومية ضد أفراد الشعب في أطار التصدي للاحتجاج الجماعي أو لمجرد الاشتباه أو من باب إتخاذ إجراءات تعدها السلطة وقائية لحفظ الأمن والنظام .

2- أحكام الحبس لمدد مختلفة لإسباب سياسية تستهدف عناصر تنتمي الى قوى أو تيارات وتنظيمات مختلفة معارضة بتهم مختلفة أبرزها التأمر لقلب النظام السياسي وتشكيل تنظيمات سرية مخالفة للقانون والعمل لحساب أطراف أجنبية والمشاركة في المظاهرات أو التحريض عليها .

3- أحكام الاعدام ضد الخصوم لمن يعمل بالضد من النظام السياسي ومن يتوجه عمله بالعنف ضد النظام وزعاماته .

وتجدر الاشارة ان العنف الرسمي يعد مشروعاً وهو الاصل العام طالما لا يلجأ النظام الى الافراط فيه لتحقيق اهدافه يعتقد انه من الاهداف التي تخدم استقرار المجتمع, ولكنه قد يتحول الى فعل سئ او ظاهرة سلبية اذا ما تجاوز استخدامه الأطر والضوابط القانونية والمعايير العامة التي تكون ضرورية لحفظ النظام العام.

الفرع الثاني: العنف السياسي الشعبي ضد الحكومة

ان النظام السياسي الذي تهدر فيه الحقوق والحريات سيكون هشاً ويعاني من عدم الاستقرار ويفتك به الإرهاب والعنف إذ لا يكون أمام الأفراد في بعض الأحيان إلا اللجوء

إلى وسائل القوة والعنف ضد السلطة الحاكمة , ونجد كذلك بان العنف الشعبي عادة تنشط ضد النظام السياسي نتيجة شعور الكثيرين بالإحباط وخيبة الأمل وخاصة في الأنظمة الدكتاتورية والاستبدادية في دول العالم الثالث مما تولد للأفراد والجماعات نزعة عدائية تترجم الى نشاطات سياسية أو عدوانية ضد النظام الاجتماعي بشكل عام , والنظام السياسي بشكل خاص , وبذلك فان الشعور بالإحباط لبعض الأقليات والطوائف وعدم أشراكهم في القرار يولد لديهم الاستياء من النظام السياسي [1] .

وهناك عنف ناجم عن الفقر والعوز يدفع الأفراد تحت تأثير الفاقة إلى تنظيم أعمال العنف ضد مؤسسات الدولة أو الانخراط في أعمال عنف منظمة ضد إي هدف كان , ويعد ذلك ضمن ظاهرة العنف السياسي الاجتماعي, كما يعد التمرد نوع من أنواع العنف ويحدث في المناطق التي تستشعر ان هناك حرماناً مقصوداً في الخدمات والامتيازات الممنوحة للمواطنين مما سيدفع بهم إلى ممارسة العنف على أسس سياسية, إلى جانب العنف الطائفي والعرقي الذي شهده العراق في عام 2006 و2007 والى حد ألان, أو ما يسمى بالعنف الفئوي له وجهان العنف الطائفي والعنف العرقي تبدأ بإزدراء الأخر مروراً بالتكفير والإشاعة وانتهاءً بالتصفية الجسدية الفردية والتهجير الفردي والجماعي للأقليات وان كانت لها أبعاد

(1) جعفر عبد السادة بهير الدراجي , التوازن بين السلطة والحرية في الأنظمة الدستورية , أطروحة دكتوراه ,كلية القانون , بغداد ,2006 , ص85.

اجتماعية, إلا ان لها ابعاداً سياسية[1]. وهو ما تعرضت لها الأقليات في العراق الذين هم جزء لا يتجزأ من مكونات الشعب العراقي.

وعندما تعجز الطوائف والاقليات المضطهدة من الحصول على حقوقها تلجأ للتغيير عن طريق ممارسة العنف ضد الحكومة , وهذا بدوره يعقد المسألة ويزيد الاحتقان بين مكونات المجتمع , ويأخذ العنف الشعبي أشكالا متعددة ومختلفة منها [2]:

1- تظاهر فئات ومجاميع معينة ضد النظام السياسي لما وقع عليهم من ظلم وأجحاف حسب أعتقادها وقد يتطور التظاهر الى العنف المسلح وقد يفضي الى أنتفاضات وثورات .

2- أحداث الشغب والتمرد بالضد من قرار أتخذته الحكومة تجاه قضية معينة وقد يصاحبها أعمال عنف وتحطيم للممتلكات العامة والخاصة وعادة مايتم التصدي لأحداث الشغب بالقوة المسلحة .

3- الانقلابات العسكرية ضد النخبة الحاكمة عن طريق أستخدام العنف غالباً بمساندة عناصر من المؤسسة العسكرية أو الشرطة أو تنظيمات مسلحة وقد يترتب عليها تحولات جذرية ومن ثم يتحول الإنقلاب الى ثورة.

(1) د.خضر عباس علوان , مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق , مجلة المستقبل العربي ,السنة 29,العدد330, ,2006 ,ص ص33-34.

(2) للمزيد من التفاصيل ينظرد. حسنين توفيق إبراهيم , مصدر سابق, ص ص 63-70.

4- الاغتيالات لشخصيات رسمية تشغل مناصب ذات تأثير في القرار السياسي كالوزراء وزعماء الاحزاب والقيادات الأمنية ومسئولين في مؤسسات المجتمع المدني .

**المطلب الثاني : مؤشرات العنف السياسي**

من أهم مؤشرات العنف السياسي المؤثرة على النظام السياسي يمكن أجمالها على مستويين رئيسيين وهما: العنف السياسي على المستوى الخارجي, والعنف السياسي على المستوى الداخلي وسنوضح ذلك ضمن فرعين.

الفرع الاول : العنف السياسي على المستوى الخارجي

أولاً:- الحرب

هي صراع وسلسلة من الحملات العسكرية التي تشن بين جانبين متضادين يتضمن أستخداماً للأسلحة والقوة البدنية من قبل الدول او المجموعات الكبرى الأخرى , وتحتل الفرق المتحاربة الأراضي غالباً التي يمكن أن تربحها أو تخسرها ولكل حرب قياداتها "شخص او منظمة " يمكن أن تستسلم أو تنهار قواته وتكون نهاية الحرب [1]. وجاء في موسوعة السياسة بانها " ظاهرة أستخدام العنف والاكراه كوسيلة لحماية مصالح أو لتوسيع نفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح أو مطالب متعارضه بين جماعتين من البشر"[2].

(1) محمد ابو خليف , تعريف الحرب ,2014 شبكة المعلوات الدولية htt://www.mawdoo3.com

(2) د.عبد الوهاب الكيالي , موسوعة السياسة ,ج2, الموسوعة العربية للدراسات والنشر , لبنان,1999, ص 170 .

وهنالك أنواع من الحروب حسب أتساعها وهي الحروب الشاملة في كل مقدرات الدول المنغمسة في هذه المعارك من النواحي الاقتصادية والاعلامية والاجتماعية لتحقق النصر وتكون النتيجة درجة عالية من الدمار نتيجة للعنف الناشئ من وراء ذلك , والحرب العالمية كالحربين العالميتين الاولى والثانية حيث ينقسم طرفي الصراع الى قطبين متصارعين كل في مواجهة الأخر التي ذهب ضحيتها الملايين من البشر [1].

والحروب المحدودة التي تقع بين عدد محدود من الدول ضمن مناطق معينة من العالم وتكون محدودة الاهداف التي ترمي الى تحقيقها, وأيضا من حيث النتائج التي تتمخض عنها وغالباً ماتعمل الدول العظمى على أحتواء تأثير هذه الحروب لمنع تفاقمها للحيلولة دون تحولها الى الحرب الشاملة [2].

أن الحروب بمسمياتها المتعددة تحصل عندما لاتمتلك سبيلاً أخر لحل خلافاتهم وعندما تواجه أو تستهدف تهديداً مباشراً بالعدوان لإستعادة أرض أو ثروة أو مصادر أخرى أو تكنولوجيا بغض النظر عن الإدعاءات او المبررات وقد تحصل كذلك لأسباب [3]:

1-الحاجة الملحة للمقومات الاساسية للبقاء (كالغذاء والمياه والملجأ).

(1) محمود أسماعيل محمد , أستخدام القوة العسكرية في العصر النووي, مجلة السياسة الدولية, مؤسسة الاهرام ,القاهرة, العدد24 , 1971, ص 77 .

(2) المصدر نفسه, ص 81 .

(3) .د .حنا عيسى ,الحرب أنواعها وأسبابها , دنيا الوطن , 2014, منشورعلى شبكة المعلومات الدولية http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/12/15/351048.html

2- أجزاء من البلد قد تختار القتال من أجل أستقلالها عن البلد .

3-الكراهية المتجذرة بين الأمم والتي تستغل في ظروف معينة من قبل بعض القادة والانظمة .

4- أستغلال الدين لتحقيق أغراض سياسية فتندلع الحرب بين الأمم .

ومن الآثار المترتبة للحروب الموت والجرحى والدمار في الممتلكات والاضرار بالبيئة والبنى التحتية والمجاعات والأمراض والتأخر العلمي والتاثيرات النفسية على الافراد واستنزاف الموارد الاقتصادية والاولية والبشرية ومايُنتج عنه من عنف متزايد بوتيرة متصاعدة داخل المجتمعات المتحاربة .

ثانياً:- العدوان

وهو إعتداء من دولة ذات إمكانيات عالية مع دولة أضعف لتحقيق مكاسب ومصالح والتوسع في حدود وثروات المعتدى , أوارسال جنود غير نظاميين او مرتزقة مسلحين من قبل دولة او نيابة عنها يقومون باعمال تنطوي على استخدام القوة ضد دولة اخرى وعلى درجة من الخطورة بحيث ترقى الى مصاف الاعمال المذكورة او مشاركتها [1], ولقد صدر قرار الجمعية العامة المرقم 3314 لعام 1974 بتعريف العدوان حيث جاء في المادة الاولى" ان العدوان هو إستخدام القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد دولة اخرى او سلامتها

(1) شنكاو هشام , جريمة العدوان في العلاقات الدولية , 3 نوفمبر 2009, موقع الدراسات والابحاث الاستراتيجية, شبكة المعلومات الدولية على الموقع الالكتروني
http://chengaouhicham.blogspot.com

الاقليمية او استقلالها السياسي او بأية صورة اخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وفقاً لنص هذا التعريف" [1].

وهناك من ذهب الى تبني تعريف عام واوسع من تعريف القرار 3314 ان العدوان هو" استخدام القوة او التهديد بها من قبل دولة او مجموعة دول ضد اقليم وشعب دولة اخرى بإية صورة كانت ولإي سبب او لإي غرض مهما كان فيما عدا الافعال التي يكون القصد من استخدامها الدفاع الشرعي الفردي او الجماعي ضد اعتداء مرتكب من قبل قوات مسلحة او استخدامها في عمل قمع متخذ من الأمم المتحدة"[2]. وللعدوان أركان أساسية أعتمدت لتمييزها عن غيرها من المصطلحات ومنها [3].

1- أعلان الحرب وغزو أقليم دولة أخرى بقواتها المسلحة.

2- مهاجمة السفن والطائرات وانزال او قيادة قوات مسلحة داخل حدود دولة أخرى دون أذن منها .

3- الاحتلال المسلح لدولة أخرى وان كان مؤقتا .

4- أيقاع الحصار على دولة أخرى .

5- السماح لدولة ثانية بارتكاب فعل من أفعال العدوان على دولة ثالثة .

---

(1) د.عبد الله علي عبو سلطان, دور القانون الجنائي الدولي في حماية حقوق الانسان,اطروحة دكتوراة,كلية القانون,جامعة موصل,2004 , ص ص109-110 .

(2). د.محمد محمود خلف،حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، دراسة تاصلية تحليلية مقارنة،مكتبة النهضة العربية،القاهرة، ط1973،1، ص418.

(3) غصون رحال , المحكمة الجنائية الدولية , أشكالية تعريف جريمة العدوان , المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال أفريقيا , العدد 14 ,2012 منشورعلى شبكة المعلومات الدولية www.amnestymena.org

يتبين مما تقدم بان العدوان يحمل كل أنواع التدخل في الشأن الداخلي لدولة أخرى مخترقه بذلك كل الاعراف والمواثيق الدولية التي تراعي مبدأ احترام سيادة الدول .

ثالثاً:- الاحتلال

وردت تعريفات متعددة للإحتلال العسكري كان من اهمها بأنه "حالة واقعية غير مشروعة , فرضتها إحدى الدول على إقليم دولة أخرى , تمكنت من السيطرة على إقليم الدولة المهزومة او على جزء منه وإقامة سلطاتها العسكرية في الإقليم المحتل في إطار الالتزام القانوني بالحقوق والواجبات تجاه السكان المدنيين وممتلكاتهم والمحافظة على النظام العام , إلا في حالة الضرورة العسكرية" [1] .

كما وجاء في الموسوعة العسكرية لتعريف الاحتلال بأنه " وضع دولة أو منطقة بالفعل تحت سلطة ونفوذ قوة عسكرية مسلحة غازية وهو أمر ينشأ عنه ظرف خاص تزول فيه سلطة الحكومة الشرعية للدولة أو المنطقة التي قامت باحتلالها وبالتالي القيام بدور السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية عن طريق تشكيل مجالس محلية وحكومات موالية للدولة المحتلة " [2].

(1) امحمدي بو زينة أمنة, ,الحماية القانونية للمدنيين في الأقاليم المحتلة " دراسة تطبيقية لحالة العراق",رسالة ماجستير, كلية القانون للعلوم القانونية والادارية , جامعة حسيبة بن بو علي, الشلف ,الجزائر, 2011 , ص 31.

(2) الهيثم الايوبي وآخرون ,الموسوعة العسكرية ,ج1,المؤسسة العربية للدراسات والنشر, 1977, بيروت, ص 31.

في الواقع لم يكن هناك تعريف قانوني محدد للإحتلال الحربي,حتى جاءت إتفاقية لأهاي الثانية في 29ايلول لعام 1899الخاصة بإحترام قوانين واعراف الحرب البرية واللائحة الملحقة بها لتعريف حالة الإحتلال في المادة 42 من الاتفاقية اذ جاء فيه " تعتبر أرض الدولة محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو, ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن ان تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامها " . [1]

هذا وان الاحتلال الحربي لايمكن ان يقوم الا اذا توافرت فيه عناصر محددة وهي : [2]

1. قيام حالة حرب او نزاع مسلح بين قوات دولتين تتمكن إحداهما من غزو اراضي الدولة الأخرى واحتلالها كلياً او جزئياً ويعد مرحلة من مراحل الحرب.
2. قيام حالة فعلية مؤقتة تحتل فيها قوات مسلحة اجنبية أراضي دولة أخرى ووضعها تحت سيطرتها المادية والعسكرية , فالاحتلال ليس حالة قانونية بل وضع مؤقت غير دائم, وبذلك يعد غزو العراق من قبل قوات التحالف في 20 نيسان عام 2003 واقعة فعلية غير

(1) اشار اليه موسى جميل القدسي ,القدس والقانون الدولي , دراسة للمركز القانوني للمدينة والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني فيها ,2002 , ص 23.

(2) د.سهيل حسن الفتلاوي ,الارهاب الدولي وشرعية المقاومة دار الثقافة للنشر والتوزيع ,الاردن ,ط1, 2009, ص 117. وبالمعنى نفسه ينظرد.احمد عبد الله أبو العلا, تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين,دار الجامعة الجديدة ,القاهرة,2008, ص364. وبالمعنى نفسه ينظرد.خليل اسماعيل الحديثي, الاحتلال والمقاومة في العراق " دراسة في المشروعية",مركز الخليج للأبحاث,2008,ص26.

مشروعة وأمر واقع لكونه تم دون سند قانوني يجيزهكذا حرب, ودون تفويض مباشر من مجلس الأمن الدولي, وبذلك جاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483في 22 ايار لسنة 2003 لتقر بصفة المحتل لقوات التحالف وإضطلاعها بإدارة العراق بشكل مؤقت.

3. ان يكون الاحتلال مؤثراً فإذا لم تتحقق السيطرة الكاملة لدولة الاحتلال على إقليم الدولة المحتلة ولم تتمكن من بسط نفوذها, فلا تعتبر هذه حالة احتلال.

يمكن القول أن الاحتلال بطبيعته يشكل بيئة مناسبة لإستشراء الفساد ونهب الممتلكات وتميز فئات من الافراد على الأخرين على أسس طائفية وعرقية وقومية مما يشجع على العنف السياسي ضد النظام الجديد.

الفرع الثاني : العنف السياسي على المستوى الداخلي

أولاً:- الطائفية

تعرف في موسوعة السياسة "بانها نظام سياسي أجتماعي متخلف يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية ولتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة , وهذا النظام يعتبر ضعيفاً لأنه مكون من مجتمع تحكمه الإنقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه " [1].

(1) د.عبد الوهاب الكيالي , موسوعة السياسة ,ج3, الموسوعة العربية للدراسات والنشر , لبنان, 1999,ص 745.

والذين يمثلون هذه الطوائف والمذاهب في المحصلة النهائية يكونون مجتمعين النظام السياسي , وعند حصول أي خلاف مابين هذه الطوائف يخلقون أنقساماً يبدأ من بنية النظام السياسي لينتهي الى طبقات المجتمع وبالتالي تخلق مسألة الولاءات الطائفية ويحدث أنقساماً داخل الدولة وذلك لكونها تحل محل الولاء الوطني الذي يوحد كافة أفراد المجتمع تحت مبدأ المواطنة [1], والطائفية السياسية لها اتجاهان سلبي وإيجابي فقد عرفها دكتور برهان غليون وفقاً للاتجاة السلبي "بانها مجموعة الظواهر التي تعبر عن استخدام العصبيات الطبيعية الدينية والإثنية والزبائنية المرتبطة بظاهرة المحسوبية او المافيا في سبيل الإلتفاف على قانون السياسة العمومية وتحويل الدولة والسلطة العمومية او تحييده ,وتحويل الدولة والسلطة العمومية من إطار لتوليد إرادة عامه ومصلحة كلية الى اداة لتحقيق مصالح خاصة وجزئية " [2]. في حين عرفها الدكتور شاربل نحاس وفقاً للإتجاة الإيجابي بانها" من الجهة القانونية يعد شكل من اشكال التنظيم السياسي للمجتمع ,حيث يتم تنظيم جهاز الدولة على اساس الإرث التاريخي والديني للمؤسسات,وتتضمن حقيقة مفادها تمثيل الجماعات في مختلف المؤسسات"[3].

(1) مزابية خالد , الطائفية السياسية واثرها على الاستقلال السياسي" دراسة حالة لبنان ", رسالة ماجستير في العلوم السياسية ,جامعة قاصدي مرباح ,ورقلة,الجزائر , 2013 , ص **7**.

(2) د.برهان غليون , نقد مفهوم الطائفية ,الحوار المتمدن, العدد1840, **28** شباط 2007, مقال منشورعلى شبكة المعلومات الدولية http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp,

(3) نقلا عن مزابية خالد, مصدرسابق ,ص 8.

وبما ان مفهوم الطائفية اتخذت منحيين مختلفين احداهما ايجابي والأخر سلبي, فان هناك يجعل من الطائفية السياسية كنظام تعتبر خياراً توفيقياً ومناسباً لحكم الدول متعددة المذاهب والإثنيات , ومن ناحية اخرى تعتمد في إطارها الواقعي كثيراً على سياسة المحاصصة الطائفية التي تخلف العديد من النتائج السئية وتكرس الانقسام بين الطوائف والابتعاد عن الولاء الوطني [1]. فالنظام الطائفي كونه نظام اجتماعي قائم على التمييز بين المواطنين ومنح الإمتيازات لفئة دون أخرى حسب ترتيب الاولية الطائفية وبالتالي يثير التعصب والحقد والتنافر والتناقض اللاموضوعي بين المواطنين مما يؤدي الى تدمير المجتمع والدولة.

في الحقيقة أن المشكلة الرئيسية المنتجة للطائفية سياسية بإمتياز وتتمثل في تحول الطائفه الى كتله سياسية تتحرك في الواقع الاجتماعي والسياسي على هذا الأساس, وهذا جزء من عملية تحول المجتمعات الأهلية الأولية الى كيانات فاعله تتحدث كل منها بإسم مواطنيها وتحدد خياراتهم وترعى مصالحهم, وهذا الواقع ناتج طبيعي لغياب الدولة الحديثة التي تساوي بقيمها بين جميع مواطنيها وتظللهم بمظلتها الجامعه وتربطهم برابطة وطنية لاتميز فيها بين الناس تبعاً لدياناتهم أو مذاهبهم أوأعراقهم ومناطقهم, وتقدم لهم فرصة

(1) المصدر نفسه ,ص 8.

التعبير عن أنفسهم كمواطنين من خلال مشاركتهم الفاعلة في المؤسسات المختلفة وفي إتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون حياتهم [1].

ويمكن القول ان من نتاج الطائفية هو ضرب فكرة الوحدة الوطنية والهوية الجامعة وإحلال الهوية المذهبية كمعبر عن ابناء الطائفة في تفكيرهم ومواقفهم , نتج عنه عدم استقرار سياسي وطبعا هذا ما نشهدة في العراق من محاصصة طائفية والولاءات السياسية الذي ضرب نسيج المجتمع العراقي.

ثانياً– الحرب الاهلية

وهي الحرب التي يكون الفاعلين فيها ضمن حدود البلد وقد يكون طرف او طرفين من جماعات مختلفة يشكلون نسبة من سكان ذلك البلد , والسبب الرئيسي لهكذا حروب هي الصراع على السلطة وتسلم مقاليد الحكم والسيادة في تلك الدولة أو الثورة على نظام الحكم فيها [2]. كذلك عرفها اخرون بانها حرب تندلع داخل الدولة بين مجموعتين او اكثر من مواطنيها ويغلب أن تنتمي هذه المجموعات الى مناطق جغرافية مختلفة أو تكون ذات خلفيات عرقية أو أيدلوجية فكرية متباينة وعادة ماتكون الحكومة القائمة في قبضة احدى هذه المجموعات المتناحرة , وفي حال غياب تلك الحكومة فان المجموعات المتناحرة قد

(1) بدر الابراهيم , النزاعات الطائفية في منطقة الخليج ,منتدى العلاقات العربية الدولية,مؤتمر شباب الخليج الاول, الدوحة 2012, ص 5.

(2) غادة حلايقة , ماهي الحرب الاهلية , 25 ديسمبر 2014 على شبكة المعلومات الدولية mawdoo3.com

تحاول فرض سيطرتها على المجتمع واقامة حكومة تمثلها [1]. ولقد عرفها محمد عاكف جمال" بانها صراع مسلح بين مجاميع منظمة داخل البلد الواحد أو بين دولتين كانتا في السابق دولة واحدة وهو صراع قد يكون بدافع رغبة أحدى المجموعات في الانفصال لتكوين دولتها الخاصة بها أو الاسئثار بالحكم وغالبا مايكون أحد أطراف الصراع جيشا نظامياً [2].

وتتصف الحروب الاهلية بالعنف مما تلقى بظلالها على البنى الاقتصادية والاجتماعية في البلد المعني , كذلك تشمل مناطق آهله بالسكان وتكون خاضعه لهجمات متقطعة ولاتفرق في شدة أجرامها وعنفها ضد الافراد فتشل النسيج الاجتماعي ويحتاج الشعب الى عقود من الزمن للرجوع الى الوئام واعادة البناء والتوازن[3] . فضلا عن ذلك فان الحروب الاهلية تؤدي الى انهيار القيم الاجتماعية والدينية وانتشار التخلف الثقافي التي تلقي بظلالها على سلوك الافراد والجماعات داخل المجتمع وما يستتبع ذلك من عنف ضد النظام السياسي .

(1) د.نيفين مسعد , "محررة" معجم المصطلحات السياسية, مركز البحوث والدراسات السياسية , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ,القاهرة, 1994, ص 195.

(2) محمد عاكف جمال , حول مفهوم الحرب الاهلية , 7مارس 2014على شبكة المعلومات الدولية www.albayan.ae/opinions/articles/2014/3/7

(3).د.حسنين توفيق ابراهيم , مصدر سابق, ص 64 .

## المبحث الثالث

## تداعيات العنف السياسي على الانظمة العربية

ان للعنف السياسي تداعيات خطيرة وتؤدي الى نتائج سلبية على كل المجتمع من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث يقضي العنف على كل جسور الثقة بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضين من جهة , وبين الحكومة وفئات وأقليات وطوائف المجتمع بشكل عام .وبالتالي يوصلنا فقدان الثقة الى تلاشي وضعف بنيان الدولة وعدم قدرتها المحافظة على وحدة تماسك المجتمع وعندئذ يضعف الولاء للوطن لحساب الولاء للأسرة أو القبيلة , وعلى المستوى الخارجي يكون فرصة سانحة للتدخل من قبل الدول الاقليمية الشؤون الداخلية للدول لنصرة الاقليات والطوائف تحقيقاً لمصالحها. وللوقوف على الابعاد الرئيسية لأثر العنف السياسي يجب علينا بيان المسببين للعنف في المجتمعات العربية والتي نوردها كالتالي [1]:

1- العنف السياسي الصادر من أروقة السلطة السياسية الذي يصدر تشريعات وقوانين تصب في مصلحة حزبيه وطائفيه .

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر محمد محفوظ , اسباب ظاهرة العنف في العالم العربي , النبأ ,العدد78 . http://annabaa.org/nbahome/nba78/040.htm,2005,

2- العنف الصادر من السلطات الحاكمة في أستئصال المعارضة السياسية الذين يشكلو خطراً على مستقبل وجودها في السلطة .

3 – القوى السياسية خارج السلطة قد تجتمع لتشكيل معارضة قوية تناهض الحزب الحاكم وتطالب بحقوقها كالمشاركة في السلطة أو الاستحواذ عليها مما يحذو بالحكومة بممارسة العنف السياسي للإنقضاض عليها.

4- الجماعات والتنظيمات الاسلامية المتطرفة حيث مارست عدة أعمال من شأنها زعزعه الثقة بالنظام السياسي"كالاغتيالات واحداث التمرد, والمظاهرات, ومحاولة الانقلاب"مشككة بذلك في أسس ومصادرشرعية الانظمة الحاكمة منطلقة من منطلقات عقائدية فاغلب اعضائها ممن ينتمون الى الطبقات الوسطى والدنيا ومن ثم فهي تطرح مقولة العدل التوزيعي في مواجهة التفاوت الاجتماعي الذي تشهدة الانظمة العربية.

5- تشكيك الجماعات الاسلامية المتطرفة بالانظمة القائمة ورفض الواقع والسعي الى تغييره هذا بدوره يشكل قوة دافعة للشباب للإنخراط في الجماعات والتنظيمات الاسلامية التي تقدم إطاراً بديلاً للإحساس بالأمن والهوية ولرفع رآية الرفض والاحتجاج ضد النظم والأوضاع القائمة, وبالتالي ممارسة عدة أعمال من شأنها زعزعه الثقة بالنظام السياسي "كالاغتيالات واحداث التمرد, والمظاهرات, ومحاولة الانقلاب.

وعليه فان هذا المبحث يدور في رصد ومناقشة تداعيات العنف السياسي على الانظمة العربية في كل من جمهورية العراق وسوريا واليمن وليبيا, وفي مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية يتضمن أولها تداعيات العنف السياسي على الجانب السياسي, بينما ينصرف ثانيهما الى تداعيات العنف السياسي على الجانب الاقتصادي, وفي الثالث يتضمن العنف السياسي وتداعياته على الجانب الاجتماعي وذلك ضمن ثلاث مطالب.

**المطلب الاول : الجانب السياسي**

ترك العنف السياسي تطورات سياسية خطيرة على الانظمة العربية من ضمنها العراق وسوريا واليمن وليبيا وفيما يلي سنوضح ذلك في كل ممايأتي:

اولاً- جمهورية العراق

يشهد العراق منذ أحتلاله عام 2003 عنف سياسي (رسمي وشعبي) حيث تشكلت عدة أحزاب وائتلافات تختلف في التوجهات والايدلوجية , واغلب هذه الاحزاب قامت على أسس عرقية وطائفية وسعت الى كيانات ومؤسسات مستقلة ويكون أغلبها مجاميع مسلحة عسكرية يهدد بتفكك وانحلال الدولة العراقية , واخذت هذه القوى تنمو شيئاً فشيئاً واخذ حجمها يكبر

مستفيدة من الشعارات والخطاب الطائفي ونتيجة الفعل وردة الفعل اخذ عامة الناس الاتجاه نحو التخندق الطائفي [1].

بعد أن قامت الولايات المتحدة الامريكية بغزو العراق عام 2003 تم تفكيك الدولة العراقية وإنهيار مؤسساتها الأمنية عندما حلت الجيش والقوى الأمنية والإعلام , وسمحت بنهب مؤسسات الدولة وحرق أبنيتها, ثم قامت بتقسيم الشعب العراقي الى أعراق وطوائف , وهذا ماجاء في مجلس الحكم وهو يعتبر البداية لنشوء وتصاعد وتيرة العنف السياسي في المجتمع العراقي [2] . ولقد اخذت قوات الاحتلال تمارس السيادة الفعلية على الأرض بعد قرار مجلس الامن الدولي رقم 1483 في 2003/5/22 الذي فوضَ مسؤولية إدارة العراق بيد الاحتلال حيث نص القرار على ما يأتي " يعترف مجلس الامن بان قوات الاحتلال – يشار اليها بالسلطة – لها سلطة ومسؤولية وواجبات محددة بموجب القانون الدولي"[3] .

ان إنهيار مؤسسات الدولة ونظامها السياسي بكافة قياداته وأجهزته ورموزه قد اوجد حالة من الفراغ السياسي , أعقبه حالة من الإنفلات الأمني نتيجة لعدم وجود مؤسسات أمنية تستطيع

(1) د.حميد شهاب احمد , المشكلة والحل , محاضرات غير منشورة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, القاهرة, 2008 , ص26

(2) د.حميد شهاب احمد , أثر الاحتلال الامريكي في هوية العراق , مجلة البحوث والدراسات العربية , العدد 49 , 2008 ,ص ص 190-191 .

(3) د.عبد الحسين شعبان , الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي , مجلة المستقبل العربي ,السنة 26,العدد297, 2003, ص 181 .

التحكم والسيطرة على حالة الفوضى والاحداث, ونتيجة إنهيار سلطة الدولة جعلت القوى المحسوبة على النظام السابق والمعادية للتغيير امنياً وسياسياً ان تجد فرصتها في الظهور وراء رموز وشعارات جديدة كمقاومة الاحتلال ورفض الاجنبي, مما نتج عنه حالة من الفوضى السياسية وبالتالي عدم الاستقرار السياسي والتي من اهم مؤشراته العنف السياسي.

أن تصاعد وتيرة العنف السياسي قد أوصلتنا الى ماياتي [1]:

1.عدم قدرة الدولة لفرض الأمن وعدم قدرتها على توفير الخدمات الاساسية للمجتمع , وتكون عاجزة عن السيطرة على جزء من أقليمها ولفترة طويلة من الزمن, حيث تفقد الدولة أحتكارها لشرعية أستخدام العنف وتكون غير قادرة على حماية مواطنيها .

2. أستقواء بعض الاحزاب والتيارات السياسية بقوى خارجية مستشعرة بأضطهادها بعدم قدرتها على حماية نفسها نتيجة العنف المتزايد في الدولة .

3- فقدان الشعب ثقته بالنظام الحاكم لعدم قدرته على المحافظة على وحدة وتماسك المجتمع وعندئذ يضعف الولاء للوطن على حساب الولاء للإسرة أو القبيلة أو الطائفة.

في الحقيقة ان عدم الاستقرار السياسي والوضوح المستقبلي في العراق ولد عدم الاستقرار الأمني مما دفع الكثير من الفئات المتعففة التي لا تجد إي وسيلة لتغيير الواقع العام السائد إلى العنف السياسي ضد الحكومة وهو ما يحدث حالياً في العراق في ظل الوضع المعقد الذي يمر به ألان .

ثانياً:- سوريا

(1) محمد نبيل الشيمي ,مصدر سبق ذكرة .

لم تكن سوريا في مأمن من موجة المطالبة بالديمقراطية والتي أجتاحت العالم العربي منذ نهاية 2010 خصوصا في تونس ومصر , إذ بدأت المظاهرات تنشط في أذار 2011 مطالبة بالقيام بالاصلاحات واجراء انتخابات حرة وحكومة برلمانية وحق التظاهر السلمي .

لقد تراكمت أمور عدة كالتخلف والجهل والفقر وتكميم الافواه ومصادرة الرأي الاخر والاستئثار بالحكم والهيمنة على أقتصاد البلد ساعدت على أشتعال فتيل الأزمة والعنف المتبادل بين الطرفين, فمنذ زمن سبق الاحتجاجات كانت هكذا تراكمات أججت الازمة والعنف المتبادل ناهيك عن التدخلات الاقليمية ودورها في أذكاء الصراعات والاقتتال الداخلي [1].

وبدأت تتصاعد مطالبهم بعد أسابيع من أنطلاقها لمجابهتها بالعنف من قبل نظام الاسد مماحذى بهذا رفع شعار أسقاط نظام الاسد أمام تعنت النظام واتباعه أسلوب القمع المسلح ضد المتظاهرين ,حيث أنتقلت وسائل المظاهرات تأخذ منحى مسلح تدريجياً مما أفسح المجال للدول الاقليمية بالتدخل لحماية قوميات أو مذاهب معينة وهذا بحد ذاته كان عامل زاد من الاحتقان الطائفي والعنف في سوريا [2].

فتشكلت على أثر ذلك العديد من التنظيمات العسكرية المعارضة للنظام واتبعت أسلوب العنف المسلح ضد نظام الاسد ومنها حركة أحرار الشام الاسلامية وأغلب المنتمين لها أصحاب سوابق في السجون السورية والمضطهدين من قبل النظام السوري , والجيش السوري الحر تشكلت من ناشطين منشقين عن الجيش السوري النظامي , والجبهة الاسلامية كائتلافات من مجموعات ثورية محافظة ومتطرفة وجبهة النصرة لأهل الشام وجيش الاسلام , وكلها تنظيمات أتبعت أسلوب العمل المسلح ضد النظام السوري [3].

---

(1) ماجد محمد علي , ادارة الازمات والادارة بالازمة , دمشق , دار الاوائل ,2002 , ص ص 48-50.

(2) ريز أرليخ , داخل سورية ,ترجمة رامي طوقان , الدار العربية للعلوم ,لبنان ,ط1 , 2015, ص 11 .

(3) المصدر نفسه , ص ص246-248.

أذ أصبحت ظاهرة العنف في سوريا مسألة في غاية التعقيد لما نراه من تشعب المصالح الاقليمية والدولية ودورها في فرض وجودها في الكيان السوري , ناهيك عن أعمال العنف بابعادها المختلفة , ففي سياق المشهد السياسي المتداخل بدأت بعض القوى السياسية والحزبية من الاحزاب الصغيرة بإنشاء حركات وتشكيلات مدنية غير عسكرية وسياسية معارضة مثل تيار الدولة السورية وحركة معاً وتجمع نبض للشباب المدني وائتلافات اليسار السوري ورابطة العلمانيين السوريين وغيرها وهي تضم في المجمل نخبة من المثقفين والسياسيين وهي غير فاعلة ومحدودة التأثير في المشهد السياسي العام [1]. وبعد ذلك بحين تم تشكيل المجلس الوطني السوري في أسطنبول بمبادرة من عدة قوى سياسية وعشائرية ومدنية وفي مقدمتها جماعة الاخوان المسلمون في تشرين الثاني2011 الذي أنظمت اليه قوى واحزاب سياسية الى جانب شخصيات فكرية واكاديمية مستقلة , والهدف الرئيسي من أنشاء هكذا تنظيمات سياسية لكي تصبح الغطاء الرسمي للمعارضة وللقوى الثورية المسلحة ولكي تكون البديل بعد أسقاط نظام الاسد حيث مثلت كل الإثنيات العرقية والطوائف الدينية والقوى السياسية السورية.

الا اننا نجد بان سوريا واجهت بعد الثورة مصدريين من العنف , العنف المؤَسس على الاستبداد والمتمثل بنظام الأسد والقوى المتحالفة معه وهو لن يزول إلا بزوال مسبباته،اي القضاء على الاستبداد وإقامة دولة مدنية. والعنف الذي تصدّره الجماعات والقوى الدينية المتطرفة، التي تهدف إلى إلزام المواطنين بالقوة والإكراه على اعتناق تصوراتها،كما تهدف إلى حيازة السلطة وممارستها رغماً على رغبة المواطن واختياره لها، زاعمةً أن تفويضها بحكم الناس إنما يأتي من الله وليس من المواطنين[2].

(1) أبرز مكونات المعارضة السورية , جريدة السفير السعودية , 2015/11/14 مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ,على الرابط التالي www. assafir.com

(2) حسن النيفي, إرهاب الدولة والعنف السياسي في سورية مقاربة أولية (1964– 2015) اورنيت http://webcache.googleusercontent.comانت,17اب2015 ,

ثالثاً:- اليمن

شهدت اليمن تحولات سياسية جذرية في 21 ايلول عام 2011 عندما سيطر الحوثين او ما يسمى بـ" أنصار الله "على العاصمة صنعاء دون مقاومة واضحة من مؤسسات الدولة الأمنية, وأسفرت الأزمة حينهاعن توقيع اتفاق السلم والشراكة الوطنية بين مختلف مكونات المشهد السياسى اليمني الذى ضمن للحوثيين المشاركة فى السلطة، برعاية الدول العشر (دول الخليج عدا قطر+ الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن) , وهي الدول نفسها التى تشرف على مسار الانتقال السلمى للسلطة فى اليمن منذ الثورة على الرئيس السابق على عبدالله صالح فى عام 2011 بمقتضى المبادرة الخليجية.

الا انه سرعان ما تسارعت الاحداث فبعد اربعة اشهر قام الحوثيون بمحاصرة قصر الرئاسة اليمنية ووضع الرئيس هادي قيد الإقامة الجبرية، حتى خرجت الأمور عن السيطرة ، فأعلنت حكومة خالد بحاح استقالتها، وبعدها مباشرة قدم الرئيس عبدربه منصور هادي استقالته للبرلمان، وباتت الساحة تبدو خاليةً أمام الحوثيين لفرض سيطرتهم الكاملة على السلطة فى اليمن وبالتالي اصبحت اليمن تعيش حالة من الفراغ الدستوري[1].

وبذلك شهدت اليمن عنف سياسي غير رسمي منذ فترة ليسست بالقصيرة واصبحت بلاداً مقسمة بدون رئيس وهي أكثر يأساً بعد استقالة صالح مما كانت عليه قبل، ومع زيادة الاحتقان الطائفي بين أنصار الحوثي الشيعة وخصومهم من السنة، أصبح تهديد الحرب الأهلية اليمنية يلوح في الأفق.

في الواقع عانت اليمن من ازمة سياسية مجتمعية شاملة ومركبة, ليس على مستوى النظام السياسي فحسب,بل وعلى مستوى العلاقة بين المجتمع والدولة, ويعود السبب الى افتقار التوجه الرسمي الى مصداقية الأخذ بجوهر قيم النموذج الديمقراطي , والسعي نحو تشويهه والتحايل عليه, ولقد اتصفت التحالفات السياسية بين عدة قوى منها بارزة كالحركة الحوثية ,

(1) احمد دياب , اليمن فوضى داخلية وتداعيات خارجية,الاهرام اليومي,1شباط,2015 http://digital.ahram.org.eg/articaldetails.aspx?

والحراك الجنوبي, وقوى باقية كتنظيم القاعدة وقوى اخرى مساندة كالقبائل, وقوى اخرى مشتتة كالشباب بانها مؤقتة وتكتيكية وفاقدة للرؤية الاستراتيجية ,فالمصلحة المجتمعية والوطنية ما زالت غائبةً عن أهداف هذه التحالفات وأطرافها[1].

وافرزت احداث 21 ايلول عام 2011 ظهور مؤشرات غياب دور الدولة وشواهد خطر التفكيك , وتمثلت اهم هذه المؤشرات, في غياب الطابع السلمي للثورة 11شباط 2011, ونشوب مواجهات عنيفة بين الخصوم, حيث تحول السياسيون في اليمن الى اهل حرب لا اصحاب سياسة؛ فقد أتقنوا إشعال الحروب , وعجزوا عن صنع السياسة, واصبحت الحياة السياسية والمجتمعية اليمنية "مُعسكرة ومحربنة", ومن جانب اخر عرف المشهد اليمني ما يمكن تسميته ب"صراع الشرعيات"؛ فثمة شرعية توافقية واخرى شرعية ثورية , وثالثة شرعية دستورية معطلة, وتصارعت الشرعيتان التوافقة والثورية وانتصرت الاولى , كون ثورة 11شباط لم تكون ثورة مكتملة ساهمت في إطالة اعمار اعدائها والمساهمة في إجهاضها, وبالتالي اصبحت الدولة اليمنية تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي حيث تواجة مشهدين رئيسين المشهد الانتقالي الموصل الى المرحلة التشييدية او التجديدية ,والمشهد الاقتتالي او التمزيقي, يهدف الى تجزئة اليمن مجتمعاً ودولة وبالتالي انهيار الدولة وتفككها, وإيجاد كيانات متصارعة ومتزامنة في آن واحد [2].

ولقد تحافت دول الخليج بقيادة السعودية على ضرب المليشيات الحوثية من اجل ارجاع شرعية السلطة الى الحكومة وتحقيق الاستقرار السياسي في اليمن مستقبلاً.

رابعاً:- لبيبا

اندلعت الثورة الليبية في 17 شباط عام 2011 على شكل مظاهرات ضد نظام القذافي الذي صُنف بأنه نظام قمعي , وفي 27شباط تم تأسيس المجلس الوطني الانتقالي والتي

(1). د.علي الدين هلال , حال الأمة العربية2014-2015 إعصار من تغييرالنُظم إلى تفكيك الدول, مجلة المستقبل العربي,العدد435, 2015, ص 38.

(2) المصدر نفسه, ص ص 38-39.

أصبحت حكومة الثورة , ولقد أدت الثورة الليبية الى إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى غير الحكومية تمثلت هذه القوى بالمجالس المحلية والتجمعات القبلية والملشيات المسلحة , استطاعت القوى المحلية ان تسيطر على الحياة السياسية في ليبيا وتهميش القيادات السياسية التي كانت تشكل المجلس الوطني الانتقالي, والحكومات الانتقالية المتعاقبة, تمكنت من التأثير على المشهد السياسي والأمني الليبي,على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني, ولقد أقر المجلس الوطني الانتقالي تكوين المؤتمر الوطني العام من 200 مقعد, وجاءت نتيجة التصويت على القوائم الحزبية لمصلحة التيار الموصوف بالليبرالي بزعامة "محمود جبرائيل " اول رئيس حكومة بعد الثورة بواقع 39 مقعداً. [1]

إلا ان الواقع السياسي لم يبقَ على حاله اذ اسفر انتخابات المؤتمر الوطني العام في تموز عام 2012 الى هيمنة تحالف الاسلاميين المكون من حزب العدالة والبناء"–الاخوان المسلمين"– والجماعة الليبية المقاتلة السابقة وقوى جهادية انخرطت في العمل السياسي وتحالفات قبلية ومليشيات على مؤسسات الدولة الانتقالية, ونجحت في اقرار ما يسمىبـ" قانون العزل السياسي"في كانون الاول عام 2012 تحت ضغط المليشيات المسلحة الهادف الى حرمان اعضاء النظام السابق المشاركة في الحياة السياسية, وبالتالي من شأنه إستبعاد

(1) محمد عبد الحفيظ الشيخ,ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة, مجلة المستقبل العربي ,العدد,432, 2014,ص 25.

كل من تورط مع النظام السابق وحرمانهم من تولي مناصب سيادية في الحكومة وفي النطاق الأوسع للإدارة[1].

يمكن القول ان الوضع الليبي افرز بعد سقوط نظام القذافي عدة ظواهر ابرزها التدهور السياسي وفقدان الأمن وانتشار المليشيات والسلاح خارج إطار الدولة, وغياب الخدمات واستشراء الفساد وضعف المؤسسات الأمنية والعسكرية, ورافق ذلك تحولات بنيوية في طبيعة الحكم قادت الى تبلور طبقات سياسية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه, وبالتالي نجد فقدان ثقة المواطن بالنخبة , وفقدان الثقة بين النخب, وفقدان الثقة بين المكونات[2].

لقد ساهمت الظروف الأمنية المتردية بعد سقوط نظام القذافي بشكل كبير في ظهور جماعات العنف المسلحة , حيث أصبحت ليبيا حاضنة للجماعات المسلحة والمتشددة ينتمي اغلبها الى تنظيم القاعدة او للإخوان المسلمين , تلقت دعماً من عدة دول مما مكنها من تكوين ميلسيشات مسلحة تفرض سيطرتها على مؤسسات الدولة وعلى عدد من المنشآت الحيوية على الارض بقوة السلاح , وفي وقت لاحق اصبحت المليشيات بديلاً عن الجيش في تنفيذ المهمات الأمنية التي تحتاجها الحكومة وفي مقدمتها تأمين الحماية لمنشآت الدولة

(1) المصدر نفسه ,ص 25.

(2) محمد عبد الحفيظ الشيخ,إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011,مرجز دراسات الشرق الأوسط ,عُمان ,2013, ص53.

نفسها,وساهمت في تعثر المسار الديمقراطي وعدم الاستقرار السياسي في ليبيا , مثل ميليشيا فجر ليبيا في طرابلس وانصار الشريعة في بنغازي التي بايعت داعش . [1]

وتشهد العملية السياسية في ليبيا إزدواجية المؤسستين التشريعية والتنفيذية , اذ يوجد حالياً حكومتان ومجلسان تشريعيان, يعمل مجلس النواب المنتخب وحكومته المعترف بها دولياً في شرق ليبيا منذ عام 2014، بينما استولى المؤتمر الوطني العام وحكومته على العاصمة طرابلس بمساندة تحالف مليشيات مسلحة تحت مُسمى عملية "فجر ليبيا" وظلت تدير معظم مناطق الغرب والجنوب الليبي , وقد تصاعدت وتيرة القلق الدولي حيال ليبيا عقب قيام فصيل اسلامي تابع لتنظيم الدولة الإسلامية بذبح ما يقرب من عشرين قبطياً وهو الأمر الذي أعقبته غارات جوية مصرية على مدينة سرت. وأدان مجلس الجامعة العربية الذي انعقد على مستوى المندوبين الدائمين قتل المصريين الأقباط في ليبيا ووصفه بأنه "جريمة همجية بشعة." [2].

وبدوره رعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (أونسميل) بتاريخ 17 ديسمبر 2015 توقيع اتفاق سياسي بين الطرفين المتنافسين يُمهد الطريق لإنهاء الصراع بين الحكومتين المتنافستين والتوصل إلى تشكيل حكومة توافقية تكون أهلا لإتخاذ ما يلزم منإ لازمة

(1) الفرقاء في ليبيا يضعون شروطاً تعجيزية للمشاركة في حوار "غدامس2" العرب, 2012/12/8/ http://www.alarab.co.uk

(2) اشتوي مفتاح الجدي ,قراءة في المشهد الليبي ما بعد اتفاق الصخيرات, http://www.middle-east-online.com 2016/1/2

لمواجهة خطر التطرف الإسلامي الذي وجد موطئ قدم له في بعض المدن الليبية، ومكافحة الهجرة غير النظامية[1].

**المطلب الثاني :- الجانب الاقتصادي**

ان للعنف السياسي تداعيات خطيرة مما تشكل ازمة اقتصادية في الدول التي شهدت عنف سياسي وفيما يلي سنوضح ذلك في كل مايأتي:

اولاً:- جمهورية العراق

دائما ما يرتبط النمو الاقتصادي بالاستقرار السياسي ولا يمكن بحال من الأحوال أن ينفصلا، وعلى العكس تماماً غياب الاستقرار السياسي يعني بالضرورة تراجع النمو الاقتصادي ,حيث لعب العنف السياسي دوراً كبيراً في عدم الاستقرار السياسي الذي بدورة القى بظلاله على جعله عامل نفر وابتعاد في جذب وتشجيع الاستثمارات الاقتصادية المحلية والاجنبية, أي أن هنالك علاقة طردية مابين الاستثمارات والاستقرار السياسي, وان أحداث المظاهرات والفوضى والنزاعات الطائفية من جهة , والحرب على الإرهاب من جهة

(1) مجلس الأمن يجتمع لمناقشة تدهور الاوضاع الأمنية في ليبيا,bbc عربي,18شباط 2015,
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015

أخرى أرهق أمكانيات الدولة في توفير أبسط مستلزمات الحياة لموطنيها وعدم مقدرتها في جلب الاستثمارات [1].

كذلك فان الحروب المتتالية ابتداء من الحرب العراقية –الايرانية , وحرب الخليج الثانية , والحصار الاقتصادي الذي أستمر ثلاثة عشر عاماً وصولا الى موجة الارهاب الاخيرة التي عصفت بالعراق فقد انعكست سلباً على الاقتصاد والناتج القومي للعراق لما له من تداعيات خطيرة وكبيرة , فقد أستنزفت مليارات الدولارات على تلك الحروب ,أضافة الى تدمير البنى التحتية للمدن والمناطق التي وقعت تحت سيطرت المجاميع المسلحة [2].

في الحقيقة لم يتمكن العراق خلال العقود الماضية من بناء قاعدة اقتصادية متينة تعتمد على بنية تحتية قوية , اذ يتميز الاقتصاد العراقي بانه اقتصاد هش ومتذبذب ومازال يتصف بإحادية الجانب لإعتماده على القطاع النفطي فقط باعتباره محور تمكين الماكنة الاقتصادية , الذي انعكس سلباً على الواقع الاقتصادي في البلاد , وكذلك سوء التصرف بالموارد الاقتصادية, وغياب التخطيط في تخصيص الموارد, وبالتالي البنى التحتية للصناعات المحلية لازالت مصابة بالشلل , الى جانب إهمال قطاعات اخرى كقطاع الزراعي الذي تراجع عن السابق الى حد كبير , ونتيجة لذلك شجع من بروز الفقر والجوع والبطالة التي

(1)علي حسين ياسين , أنظمة الحكم العربية , محاضرات القيت على طلبة كلية العلوم السياسية ,جامعة الموصل , للعام الدراسي 20015–2016 .

(2) الاقتصاد العراقي بين كماشة الارهاب وغياب التخطيط المستقبلي , مقال منشور على مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية , 2015على الموقع الالكتروني , alrafedein .com ./news.php?

عززت وجود الجريمة وانعدام الأمن الاجتماعي. ولا ننسى ان انخفاض اسعار النفط العالمية أثر على الاقتصاد العراقي بشكل كبير مما اضطردت الحكومة الى استخدام اسلوب التقشف لسد النقص الحاصل في ميزانية الدولة وان الاجراءات التقشفية التي استخدمتها الحكومة اثقلت كاهل المجتمع العراقي.

كما ان تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري بشكل خطير وهذا ما يشهده العراق حالياً إذ يعد واحدة من الدول التي تنتشر فيها الفساد بشكل واسع ليحتل المركز الثاني عالمياً يؤدي إلى مشاعر الإحباط المولد للعنف, وبالتالي قد يثير الإحباط نزعة عدوانية ضد مصدر الإحباط , وينطبق ذلك على ظاهرة العنف بشكل عام , كما ينطبق على العنف السياسي بشكل خاص .

ان التغيير السياسي الذي حدث في عام2003وشيوع حالة الفوضى قد ساهم في تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي , وخلق اثار اقتصادية واجتماعية سلبية ساهمت في تدني مستويات التنمية في مجمل القطاعات.

في الواقع أن الفساد في العراق ليس وليد اللحظة الآنية، بل متجذر في البنية المجتمعية منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة التي تأسست على الخلفية الطائفية وهذا يكشف عن أحدى الأسباب المهمة في تبلور تلك الظاهرة الخطيرة التي تقف عقبة في طريق تقدم عملية التنمية بأصعدتها المختلفة مبددة الطاقات المالية والبشرية ومكرسة لحالة التخلف في مجتمعنا العراقي.

على النحو الاخر فقد لعب الفساد الاداري والمالي في هدر ملايين الدولارات من خزينة الدولة حيث أستغلت السلطة من قبل بعض المتنفذين في توظيف السلطة لممارسة سلوك غير شرعي وغير أخلاقي لتحقيق منافع وارباح خاصة ومنافع على حساب الأخرين, ناهيك

عن أتخاذ قرارات لاتتلائم مع معطيات الواقع الفعلي للمجتمع واختلاس المال العام وتبديده في مشاريع غير التي خصصت لها, والتنافس غير المشروع في المعاملات الاقتصادية والمالية [1], ناهيك عن الذين تسلطو وقفزوا الى بعض المناصب السياسية والأمنية الرفيعة تحت غطاء الطائفية والحزبية المقيتة دون خبرة لهم في ادارة تلك المؤسسات مماحذى بتلك التصرفات الى ممارسات مضادة من المتضررين من تلك الافعال , وهذا بدوره ادى الى عنف سياسي ضد تلك المؤسسات والجهات الأمنية وحصول فجوة مابين الشعب وتلك المؤسسات وهذا يودي الى الإيذاء بسمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية مما جعل العراق أرضاً مفتوحة للتدخلات الاقليمية والدولية [2] , وبالتالي نرى انه كلما زادت الفوضى والعنف السياسي في الدولة كلما زاد على اثرة الفساد الاداري المالي .

ثانياً:- سوريا

تأثر الاقتصاد السوري باعمال العنف والعمليات الارهابية التي أضرت باقتصاد البلد بشكل عام حيث واصل الدولار بالارتفاع أمام الليرة حتى وصل الى مايزيد عن 60 ليرة مقابل كل دولار , ناهيك عن أيقاف العمل بإتفاقية التجارة الحرة مع تركيا كل ذلك أدى باضرار بالغة من أرتفاع الاسعار وبداية أحتكار للسلع في الاسواق السورية , ناهيك عن

(1)هيثم كريم صيوان , الفساد وأثرة في التنمية والسيادة الوطنية العراقية , بحث منشور في الموتمر العلمي لهئية النزاهة العراقية بتاريخ 2008/12/31منشور على الرابط التالي
www.nazaha.iq/body.asp

(2) خالد حسين حسون , الفساد الاداري والمالي في العراق مابعد الاحتلال , أسبابه وتأثيراته وآليات معالجته , ورقة بحثية قدمت للموتمر العلمي الذي عقد بتاريخ 2008/12/31 في هيئة النزاهة /بغداد .

مقاطعة الدول العربية والاوربية في وجه البضائع السورية وهو ماصعب عمليتي الاستيراد والتصدير [1].

حيث أنكمش الاقتصاد السوري الى النصف على مدار أربع سنوات منذ اندلاع الحرب في ظل تناقص انتاج النفط وتصاعد التضخم والانهيار شبه الكامل للعملة وأن الارقام تثير تساؤلاً ما أذا كانت الازمة الاقتصادية قد تؤدي الى أنهيار عسكري لحكومة بشار الاسد ام أن مزيدا من الهزائم العسكرية قد يفضي الى أنهيار أقتصادي وهجرة عدد كبير من رجال المال والاعمال السوريين للخارج واستثمارها في الدول الاقليمية ومصر[2].

الى جانب ازدياد نسبة البطالة بسبب إغلاق المعامل وتوقف النشاط الاقتصادي وصعوبة الوصول إلى المعامل والمزارع، وكذلك الوصول إلى بعض المدن والأحياء. وحسب مديرية دعم القرار في رئاسة مجلس الوزراء، ازدادت البطالة في سورية بنسبة 75%, وقد كشفت مصادر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن عدد العمال المنفكين خـــلال الفترة مـــن 1 آذار 2011 إلى 1 آذار 2012 بلغ 552,85 عاملاً, وإذا ما أخذنا بالحسبان أن القطاع الخاص لا يسجل إلا نسبة ضئيلة من عماله في التأمينات الاجتماعية ويتهرب من تسجيل الباقين، أمكننا أن نتوقع تسريح أضعاف هؤلاء أو خفض أجورهم وتحولهم إلى جيش من العاطلين الباحثين عن أي دخل أو عمل, إضافة إلى إغلاق وتوقف العديد من المنشآت الصناعية، وخاصة الصغيرة منها كلياً أو جزئياً. إضافة إلى نزوح الخبرات والكفاءات الاقتصادية والعلمية إلى خارج سورية , وهناك معلومات عن دخول أكثر من 100 ألف سوري إلى دولة الإمارات خلال الأزمة[3].

---

(1) روله السلاخ , الاقتصاد السوري حلول خلفت أزمات , الاخبار ,25 شباط 2015مقال منشور على موقع الاخبار على شبكة المعلومات الدولية الانترنت www.akhbar.com .

(2) الاقتصاد السوري تقلص اكثر من النصف بسبب الحرب, مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ 2015/6/24 على الرابط التالي .www.Skynewsarabia .com

(1) المشهد الاقتصادي والاجتماعي في سوريا,جريدة النور,العدد 710, 2016. –http://www.an nour.com

ثالثاً:- اليمن

شهدت اليمن أزمة اقتصادية بعد سيطرة الحوثيين على المشهد السياسي اذ ترك أثار سلبية على بنية الاقتصاد اليمني بعد ان شهد تحسناً تدريجيا خلال عامي 2012-2013 بفضل انتعاش صادرات النفط، والتي ساهمت في دفع النمو الاقتصادي ليبلغ 2.4 و4.8% على التوالي، ليعكس بذلك أوضاعاً اقتصادية أكثر استقراراً مقارنةً بعام 2011.

فمع سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، بالإضافة إلى التخريب المتكرر لأنابيب النفط بالبلاد من قبل تنظيم "القاعدة"، تراجع القطاع النفطي قرابة 8.5% في 2014، إلى جانب تأثر باقي القطاعات الأخرى كالقطاع السياحي والعقاري.

ولقد بدأ الانتاج النفطي بالتراجع مع إجبار القبائل عدداً من الشركات الأجنبية بمحافظتي حضرموت وشبوة على إيقاف إنتاجها، علمًا بأن المحافظتين، بالإضافة إلى مأرب، تُساهم بالنسبة العظمى من إنتاج البلاد من النفط والغاز، وفي هذا السياق المضطرب أوقفت شركة "دي إن أو" النرويجية عمليات الاستكشاف والإنتاج التي تقوم بها، كما أعلنت وحدة "نكسين" التابعة لشركة "سي.إن.أو.أو.سي" الصينية أنها ستوقف أنشطتها بسبب تصاعد التهديدات الأمنية.

والجدير بالاشارة ان صادرات النفط في اليمن تشكل ما يقارب 87% من إجمالي صادراتها، وهو الأمر الذي سيقود الريال اليمني إلى مزيدٍ من الانخفاض أمام الدولار، ومن ثمّ ارتفاع تكلفة الاستيراد,خصوصاً بعد تراجع الأسعار العالمية للنفط مما ادى الى خسارة اليمن خلال العام 2015 ما يقارب 359 مليون دولار.

ولقد اصبح موقف اليمن اكثر صعوبة في الاقتراض الخارجي لسد إحتياجاتها من النقد الأجنبي، فيما ظهرت إشارات أولية مع بداية الأزمة إلى إقدام المستثمرين الأجانب على الخروج من السوق اليمنية، وتوضح البيانات الأولية لصندوق النقد الدولي أن هناك استثمارات بقيمة 1.7 مليار دولار خرجت بالفعل من اليمن عام 2014. [1]

(1)عزلة محتملة هل تتفاقم الاوضاع الاقتصادية مع سيطرة الحوثيين , مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية , 2015/1/26 http://rawabetcenter.com/archives/4331

أن استمرار الأزمة السياسية في اليمن سيؤدي في النهاية إلى حدوث تدهور اقتصادي كبير وإلى المزيد من التعقيد، في ظل تدهور الإنتاج النفطي، ومضي المجتمع الدولي قدماً في عزل اليمن دولياً.

رابعاً:- ليبيا

تواجه ليبيا العديد من المشاكل الإقتصادية بفعل سيطرة المليشيات والجماعات المسلحة على عدد من المناطق والمؤسسات الإقتصادية المهمة، ومنها المؤسسات النفطية، التي توفر أكثر من 96 في المائة من عائدات ليبيا، الأمر الذي يكلفها خسائر ضخمة في مجال صناعة النفط، فمع استمرار وتوسع رقعة الحرب الاهلية والإنقسام السياسي وغياب الخدمات الأساسية للمواطن والانخفاض العالمي في أسعار النفط إلى أقل من النصف، من 120 دولارًا إلى 42 دولاراً في دولة تعتمد على أكثر من 92% من دخلها على بيع النفط، فانه يمكن تخيل المشهد الاقتصادي الصعب الذي يرافقه مشهد إنساني أصعب. وفي حين تواجه الدول المصدرة النفط عمومًا انخفاضًا يزيد على النصف في مداخليها، تواجه ليبيا التي تعيش واقع حرب أهلية بالإضافة إلى انخفاض الأسعار عدم قدرة على الاحتفاظ بحد معقول من الإنتاج اليومي حيث انخفض معدل الإنتاج من 800 ألف برميل يوميًا إلى حوالي 250 ألف برميل كحد أعلى متوقع في هذه الظروف.

هذا وتؤشير البيانات الأولية من التقرير السنوي السابع والخمسين الصادر من مصرف ليبيا المركزي في عام 2013 إلى حدوث انخفاض كبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مقابل معدل نمو بلغ 98.2% من عام 2012, وأن الانخفاض الكبير في الناتج الملحي لقطاع النفط يعتبر السبب الرئيس وراء تدهور النمو الاقتصادي في ليبيا خلال عام 2013, وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار، فقد أوضح التقرير أن معدل التضخم بلغ في

عام 2013، وفقاً للرقم القياسي للأسعار نحو 2,9% مقابل معدل التضخم 6.1 % من عام 2012 [1].

ان ارتفاع أسعار المواد التموينية والمواد الأساسية وندرتها في السوق بسبب الوضع الاقتصادي الناتج من الحرب الأهلية وواقع السوق سيؤدي دون شك إلى انهيار اقتصادي للبلاد , ويسبب نزوح اللاجئين إلى مناطق ومدن وقرى أخرى ارتفاعاً في أسعار العقارات والمساكن وطلب أكبر على السلع التموينية والخدمات الأساسية في ظل عدم قدرة الدولة على الاستجابة للحاجات الأساسية للنازحين نتيجة لإنهيار المؤسسات وضعف الخدمات وعدم وجود السيولة المالية ، الأمر الذي يرهق كاهل سكان تلك المدن والقرى ويخلق حالة من النفرة والاستياء مما يزيد من حنقهم وغضبهم عليها وتنهار ثقتهم بها , في الوقت نفسه يؤدي النزوح إلى خلخلة كبيرة في النسيج الاجتماعي على مستويات كثيرة[2].

كما ان تدهور الوضع الاقتصادي وانهيار المؤسسات يخلق الفوضى والفراغ، الأمران اللذان يعتبران العاملين المثاليين لدخول الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي. وهو ما نجده في ليبيا اليوم فهو مرتع للإرهاب والمنظمات الإرهابية الدولية ومسرح لعمليات الجريمة المنظمة التي تشمل الاتجار بالبشر.ونتيجة لذلك سوف تجعل من ليبيا دولة فاشلة بإمتياز مما يحولها إلى معقل للجريمة والإرهاب في شمال أفريقيا وملجأ لهما وكعبتهما المفضلة.

**المطلب الثالث :- الجانب الاجتماعي**

(1) المركزي الليبي يحذ ر من تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد, ليبيا المسقبل,24/11/2014 http://www.libya-al-mostakbal.org

(2) ليبيا على شفا انهيار اقتصادي ومأساة انسانية ,بوابة الواسط, 12كانون الثاني 2015, http://www.alwasat.ly/ar/news

ترك العنف السياسي أثار سلبية على الانظمة العربية في الجوانب الاجتماعية وسنبين ذلك في كل مما يأتي:

اولاً:- جمهورية العراق

ان عدم وجود عدالة اجتماعية مع زيادة التفاوت الطبقي , زعزعة الأمن والنظام العام نتيجة ما يتركه العنف من حالات الفوضى والتفكك في المجتمع , عجز الدولة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين وفشلها في إدارة الأزمات المجتمعية سيؤدي الى العنف السياسي [1] , ومن نتائجه على المجتمع المزيد من أعمال القمع والقتل والتهجير والعنف الطائفي, فقد تفككت شبكة الخدمات الاجتماعية في العراق , وارتفعت معدلات البطالة الى70بالمئه وانتشرت ظاهرة التسول بين الاطفال, وتفاقمت مشكلات السرقة بالعنف وتفشت تجارة المخدرات وعملية الخطف , وسجلت التقارير الدولية وجود ستة ملايين طفل مشرد على حساب ماجاء في تقرير أستطلاعات الراي لمنظمة أوبنتون ريسرتش بيزنس [2].

أن العنف السياسي أوجد تناحراً وصراعاً بين الطوائف والاقليات في أحيان معينة الذي بدأ عام 2006 عند تفجير مرقد الاماميين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء, وهنالك تداعيات أثرت على التركيبة الاجتماعية للمجتمع العراقي ومنها بروز الخصوصيات الطائفية

(1) د. صادق الأسود , علم الاجتماع السياسي "اسسة وابعادة" , كلية العلوم السياسية,جامعة,1991, ص ص 596-597.

(2) د.صباح ياسين , الطريقة الامريكية في الابادة المليونية , مجلة المستقبل العربي, السنة 31, العدد355, ص 2008 , ص155 .

من خلال سياسة التطييف التي تمارسها أحزاب الهوية وهذا من شأنه أن يعرقل عملية بناء مجتمع أوسع من الطوائف [1].

لقد عانى الشعب العراقي كثيراً من الصراع الطائفي (الشيعي–السني), والقومي (عربي–كردي–تركماني) نتج عنه حرمان العديد من مكونات الشعب العراقي من حقوق المواطنة الحقيقية,فنجد غياب للهوية الوطنية وبروز الولاءات الحزبية على ولاءات المواطنة على اثرها برزت إشكالية الطائفية السياسية فكانت السبب المحوري للعديد من الازمات السياسية والأمنية التي عصفت بالعراق بعد عام 2003, لذا يذهب احد الكتاب السياسيين الدكتور طه جابر العلواني الى القول:" لذا فان أخطر ما يبتلى به شعب ان يتحول حكامه من رجال دولة الى رجال طوائف أو احزاب أو قبائل" [2],الأمر الذي جعلها لا تدخر جهداً في إرباك المشهد السياسي وفي مقدمة ذلك الجهد إثارة الشحن الطائفي مما يؤدي الى اثارة العنف السياسي وبالتالي عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

أن العلاقات الطائفية تقف عائقاً امام نمو العلاقات الاجتماعية فيما بين الافراد,أن العنف يشكل تهديداً لحاضر العراق ومستقبله أذا لم يتم معالجته بطرق سريعه وسليمه حيث سيكون هنالك جيل كامل أغلب أبناءه بدون أباء وعنايه أسرية وهو ماسيولد حالة أكبر من الرغبة

(1) د.علي حسين الربيعي , تحديات بناء الدولة العراقية , صراع الهويات ومازق المحاصصة الطائفية, مجلة المستقبل العربي,السنة29, العدد337 ,2007,ص 92 .

(2) د. طه جابر العلواني ,العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات , مؤسسة الانتشار العربي ,بيروت,ط1, 2011, ص 72.

في الانتقام وسيكون لدينا جيل كامل يمارس العنف بكل أشكاله. هذا وان من أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي هو غياب الثقافة السياسية , فعندما الشعب لا يحترم التعددية وحرية الفرد وقبول الاختلاف والتعايش معه, لديه ثقافة مناقضة للقيم والمبادئ الديمقراطية , فتحمل الى سدة الحكم نظاماً شمولياً او دينياً متعصباً, فالثقافة هي تربية وتنشئة وليس فقط معرفة .[1]

ولقد شهد العراق قبل عام 2003 ثقافة احادية تقوم على إقصاء الأخر انتجت مزيجاً من الخوف والاستسلام تحولت الى ثقافة خضوع , وبعد عام 2003 لا توجد ملامح حقيقية لإنتاج ثقافة سياسية جديدة مغايرة, اذ ظهرت متغيرات جديدة على الساحة السياسة ممزوجة بالطابع الديني والمذهبي , واصبحت الثقافة العراقية تعاني من أزمة حادة لانها ثقافة عنف تهدد نسيج المجتمع العراقي, ولدت ثقافة إقصاء من خلال تغييب الاخرين , ومصادرة حقوقهم الاساسية في الرأي والتعبير, وهي نوع من أنواع الاقصاء السياسي لطرف ضد أخر. [2] كل ذلك أدى الى مزيد من حالة عدم الاستقرار ودوامة العنف والتوتر وبالتالي الى العنف السياسي.

(1) د.مهدي جابر مهدي ,اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد 2003 , مجلة المستقبل العربي,السنة 35,العدد 405, 2012,ص 140.

(2) جونا صبحي جميل,مصدر سابق, ص87.

وفي مجال التعليم على الرغم من انفاق الدولة على المؤسسة التعليمية فان العملية التعليمية مازالت في تراجع مستمر بسبب سوء التخطيط والادارة والموضوعية, وعدم توافر برامج تعليمية جدية تحرص على رفع المستوى التعليمي,اوتوسيع دائرة المشمولين من شرائح المجتمع, فما زال إمكانية الحصول على التعليم مقيدة في بعض المناطق دون الاخرى , وبعض الفئات دون الاخرى وخصوصاً في المناطق الريفية , نتيجة لبعض الأنماط السلبية من الموروثات الثقافية خاصة بالنسبة للأطفال الإناث.

ولقد شهد العراق انتشار ظاهرة التسرب الأطفال من التعليم الأساسي بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية , إذ يطيح هذه الظاهرة بمفهوم ديمقراطية التعليم (مجانية التعليم الإلزامي) المنجز الاجتماعي الهام تاريخياً , كما تؤثر مشكلة التسرب كجزء من أزمة التعليم في المراحل المختلفة سلباً على مستوى التطور الثقافي والعلمي للمجتمع لأنه يسبب في إنشاء جيل أمي في عصر الثورة المعلوماتية كل هذه الأسباب مجتمعة فاقمت من ظاهرة الأمية, لذ يجب بذل كافة الجهود من اجل القضاء على هذه الظاهرة [1].

ثانياً: سورية

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر .د.سيفان باكراد ميسروب ود.رقيب محمد جاسم ,حماية حق الطفل في التعليم ,مجلة كلية القانون القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد4,الجزء 1 ,العدد ,15, 2015, ص233 .

أثرت العمليات العسكرية والقصف والاعتقال والتشرد والنزوح بشكل مأساوي في سورية على الوضع الإنساني والاجتماعي للسوريين، فبالرغم من تنامي دور المجتمع المدني، إلا أن الأزمة أدت إلى تدهور في العلاقات الاجتماعية وانتشار للتطرف والتعصب. وتأثرت سلباً القيم والأعراف الاجتماعية، من خلال تأجيج أفكار وسلوكيات الإنتقام من الآخر، وتسبب كل ذلك في خسارة كبيرة في الانسجام والتضامن الاجتماعي والموارد البشرية على المستويين الاجتماعي والثقافي والتي يصعب تعويضها، وساهم في نشوء الكسب غير المشروع باستخدام العنف مما يعزز عوامل التنمية العكسية. تم تسجيل ما يزيد عن 1.1 مليون طفل سوري حول العالم كلاجئين لدى المفوضية, وما يقرب من 75% من هذا العدد هم دون سن الثانية عشرة. ويشكل الاطفال 52 % من إجمالي تعداد اللاجئين السوريين، الذي يتجاوز الان 2.2 مليون شخص. وتعيش الغالبية في البلدان المجاورة لسوريا، ويستضيف كل من الاردن ولبنان معاً أكثر من 60٪ من إجمالي عدد الاطفال السوريين اللاجئين. وفي31 تشرين الاول 2013، فإن هناك 219,238 من اطفال سوريين لاجئين يعيشون في الاردن، فيما يعيش 007, 385 أطفال سوريين لاجئين في لبنان[1].

لقد ترك حوالي نصف السكان مكان إقامتهم المعتاد بسبب النزاع، وغادر سورية 12% من سكانها مع نهاية عام 2013، منهم 2,35 مليون شخص غادروا كلاجئين 1,54 مليون

(1) مستقبل سوريا وأزمة الاطفال اللاجئين,المفوضية السامية للأمم المتحدة للشوؤن اللاجئين,2013 ص9, www. uniraq.org/index.php?option=com

شخص كمهاجرين. وما يقارب 6 ملايين انسان اصبحواً نازحين داخلياً، بعيداً عن منازلهم واحيائهم جراء العنف ، والتشرد, والخوف, الترهيب , وأكثر من 11 مليون شخص خسروا دخلهم الاساسي بسبب خسارة 2,67 مليون فرص عملهم خلال الازمة. أكثر من نصف قوة العمل غدت عاطلة عن العمل 75% من السكان يعيشون في دائرة الفقر منهم 20% من السكان يعيشون في فقر مدقع حيث لا يستطيعون تأمين غذائهم الاساسي إذ ارتفعت أسعار الغذاء ثلاث أضعاف منذ بداية الأزمة, ومن أكثر الاثار مأساوية أن حوالي 3% من السكان تعرضوا للقتل أو الاصابة أو التشوه ناهيك عن التراكمات التي ستخلفها الحروب على التماسك الاسري وبنية المجتمع [1].

وكان للأزمة تأثيرها على عرقلة مسيرة التعليم في سوريا، حيث فقدت العملية التعليمية جزءاً مهماً من البنية التحتية ومن مواردها البشرية إضافة إلى القصف العشوائي شبه المستمر, اذ تم إغلاق العديد من المدارس نتيجة للعنف وعدم الاستقرار, كما تحولت الأبنية المدرسية الى معسكرات وتحصينات واصاب التدمير غالبيتها،الأمر الذي يتطلب العديد من السنين لتعويضهما، حيث توقف نصف إجمالي عدد الأطفال ممن هم في سن الدراسة عن الذهاب إلى المدرسة، فتدنت نسبة الإلتحاق بالتعليم الاساسي الى اقل من 50 بالمائة , مما سيؤدي

(1) هدر الانسانية , تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سوريا,2014
http://www.unrwa.org/sites/default/files/squandering-humanity-arabic.

الى انتشار الاميَة في المجتمع السوري, ووصل نسبة الطلاب المتضررين المتضررين جزئياً أو كلياً حتى الآن الى 81% [1]. مع تدني في مستوى التعليم الجامعي نتيجة خروج عدد كبير من الأساتذة الجامعيين الى خارج البلاد او عدم قدرتهم على التنقل والوصول الى جامعاته , فضلا عن الهروب المتزايد للشباب خشية طلبهم لأداء الخدمة العسكرية من خلال اللجوء الى الدول المجاورة ومنها الى الدول الأوربية بمغامرات غير مأمونة العواقب عبر البحار[2].

ثالثاً : اليمن

أدت الأوضاع السياسية المتأزمة والاضطرابات الأمنية في اليمن الى تردي الأوضاع الإنسانية, ولقد اشارت نشرة صحفية صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون إن الاضطرابات السياسية أسفرت عن أضرار كبيرة في البنية التحتية الاجتماعية وزيادة النزوح, كما نجم عنها تقلص سلطات الدولة في العديد من المناطق, الأمر الذي جعل المواطن عرضة للإنتهاكات وتجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة وتفشي العنف والاستغلال الجنسي والاقتصادي , وأشار التقرير إلى تضاعف أعداد المواطنين تحت خط الفقر ليبلغوا 54% يتم استيراد 90% من احتياجاتهم الغذائية، منوهاً إلى أن الأسرة اليمنية تنفق 43%

(1) شيماء جعفر, الاقتصاد السوري بعد دخول الازمة عامها الخامس , 2015/5/11تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت , http://www.arageek.com

(2) د.علي الدين هلال ,مصدر سابق, ص 33.

من دخلها على الطعام, في حين وتحدث التقرير عن افتقار 13مليون شخص لمصادر المياه المحسنة, خصوصاً في المناطق الريفية, وان حوالى 8.6 مليون شخص لا يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية الأولية الكافية [1].

ولقد حذر اتحاد "منظمات المجتمع المدني– أمم" من مغبة صمت وتجاهل المجتمع الدولي للتداعيات الكارثية والمتسارعة التي يشهدها الجانب الإنساني في اليمن مؤكدا أن نحو 95% من السكان باتوا يعيشون تحت خط الفقر ويعانون سوء التغذية وتفتك بهم الأمراض والأوبئة، ويحتاجون إلى مساعدات غذائية ودوائية عاجلة الأمر الذي يتطلب على كل المعنيين في المجال الإنساني في العالم – العمل بشكل عاجل على التواصل والتنسيق مع كافة الأطراف المتصارعة والمعنية بالشأن اليمني لإيجاد آلية واضحة وناجعة يمكن من خلالها إيصال المساعدات لكل المحتاجين وفي مختلف المناطق [2] .

وعلى المستوى التعليمي فلقد تراجع التعليم في اليمن نتيجة شن قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية غاراتها على المقار العسكرية الخاصة بالمسلحيين الحوثين

(1) الأوضاع السياسية والأمنية تغرق اليمنيين في أزمة إنسانية حادة ,اخبار اليوم , 29كانون الأول3 201على الرابط ?http://akhbaralyom-ye.net/news_details.php

(2) اتحاد "امم" يحذر من تداعيات الوضع الإنساني ويناشد المجتمع الدولي تجنيب "صنعاء" شبح الحرب , دنيا الوطن2015/9/9http://www.alwatanvoice.com

والموالين لهم من انصار الرئيس عبد الله صالح, وتحويل المنشئات التعليمية والمدارس الى مخازن اسلحة وثكنات عسكرية تأثرت العملية التعليمية بشكل كبير وتوقفت الدراسة في عدد من المدارس اليمنية خوفاً على سلامة الاطفال وحرصاً من وزارة التربية والتعليم على تجنب اي كارثة قد تؤدي بحياة طلاب المدارس , وجاء في "شبكة زدني" تقريراً بأن تأثير الحرب على العملية التعليمية، تنوع بين النهب والتدمير والتمركز بالمنشآت التعليمية، واغتيال المعلمين وتهديد الأكاديميين، وحرمان آلاف الطلاب من مواصلة التعليم بمختلف مستوياته , ورصد التقرير 156 انتهاكًا طال المؤسسات التعليمية، منها 59 مدرسة تعرضت للقصف المباشر، ودمرت بشكل كلي أو جزئي، ونهبت محتوياتها،و35 مدرسة اقتحمت واستخدمت لأعمال عسكرية، و62 مدرسة استخدمت كمراكز إيواء للنازحين تضم حوالي 10 ألف أسرة نازحة[1]. ولقد اصدرت وزارة التربية والتعليم في ايار من عام 2015 تعميماً يتضمن إنهاء العام الدراسي في جميع المحافظات التي اكملت الاختبارات واعتمدت نتائجها وهي تمثل نحو 74 بالمائة , والمدارس في المديريات والمحافظات التي تضررت وتوقفت فيها الدراسة

(1) عام الكارثة على التعليم في اليمن, 1300مدرسة مُدمرة , شبكة زدني للتعليم ,9شباط 2016 ttp://zedni.com

اعتمدت نتائج الفصل الدراسي الاول مع محصلة الشهر الاول من الفصل الدراسي الثاني كنتيجة نهائية للعام الدراسي 2015/2014[1].

رابعاً:. ليبيا

ان الحرب الأهلية الليبية ألقت بثقلها المأساوي على المشهد الإنساني خاصة فيما يخص الخدمات والاحتياجات الأساسية, فهناك نقص وفي بعض المناطق غياب هائل للخدمات الأساسية مثل خدمات السفر والتنقل وخدمات توفير المواد الأساسية مثل غاز الطبخ والكيروسين للتدفئة، في الوقت نفسه تزداد وتيرة انقطاع الكهرباء لساعات طويلة وفي بعض المناطق أيام في المدن الغربية والجنوبية والشرقية على حد سواء, وكذلك غياب للخدمات الصحية والطبية اذ يوجد نقص كبير في الأدوية والمعدات الطبية التي تعاني منها المستشفيات والصيدليات الأمر الذي ستزداد وتيرته مما سيؤدي إلى كارثة صحية في وقت تتفشى فيه أوبئة وأمراض مثل الإيبولا على الحدود وخصوصاً تعج المناطق بالمهاجرين غير الشرعيين القادمين من مناطق هذه الأوبئة. وستقل قدرة المواطن الليبي على الذهاب إلى

(1) وائل حزام, اضرار واسعة لحقت بقطاع التعليم في اليمن بسبب الحرب, جريدة الشرق الأوسط, العدد 13388 ,25 تموز 2015
http://aawsat.com/home/article/414416/

دول الجوار للعلاج مع استمرار الشح في السيولة والإمكانات المادية وتقلص القدرة على السفر بسبب الحرب والمشاكل الحدودية.

هذ وان الحرب الأهلية عادة ما تسبب نزوحاً سكانياً كبيراً من مناطق الحرب والصراع وخلق للاجئين في داخل البلاد, وكلما تزداد الحرب الأهلية قذارة كما هو الحال في ليبيا لتشمل التصفية على الهوية والتدمير والتسفير القسري وحرق البيوت، تزداد حدة النزوح , كما يزداد عدد اللاجئين الأمر الذي له آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية وسياسية وعسكرية كبيرة[1]. ونجد ان الانقسام السياسي في ليبيا لها تداعيات على وحدة النسيج الاجتماعي مما ترك أثار سلبية نتيجة التفكك الاسري, الجوع ,الفقر,التشرد ومنذ الانقسام السياسي لجأ الكثير من الليبين الى ترك منازلهم إما بسبب وقوعها في مناطق الاشتباكات ,او بسبب إنتمائهم السياسي الذي يتعارض مع إنتماء المنطقة التي يعيشون فيها حتى بلغت موجة النزوح داخل ليبيا 557212 شخصاً[2]. ولقد تركت الأوضاع الأمنية المتدهورة في ليبيا تأثيرها على التعليم حيث انتشرت ظاهرة تسرب الأطفال من المدارس وعدم قدرتهم على الحصول على الخدمات التعليمية في مخيمات اللاجئين مما زاد من حدة الجريمة التقليدية والجرائم المنظمة والعنف المبني على الحقد والانتقام والكراهية, كما ينخرط العديد من الشباب الذين

(1) ماجدة العربي ,الأثار الاجتماعية للإنقسام السياسي في ليبيا , المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات, طرابلس,2015 ,ص3.

(2) ليبيا على شفا انهيار اقتصادي ومأساة انسانية ,بوابة الواسط, 12كانون الثاني 2015, http://www.alwasat.ly/ar/news

تركوا الدراسة بوابة العنف والجريمة التي قد تصل بهم إلى قاع الإرهاب حيث يصبحون لقمة سائغة للتجنيد الإرهابي والتأثيرات المتطرفة والمنحرفة، ناهيك عن استخدام المخدرات والمتاجرة فيها. وفي شباط عام 2015 نشر المركز الليبي لدراسات الإرهاب تقريراً عن التعليم في مدينة سرت والمناطق المجاورة لها الواقعة تحت حكم تنظيم "داعش" ، وأنتهى التقرير إلى أن الوضع التعليمي في سرت ينذر بخطر تسرّب آلاف الصغار من التعليم خوفاً من تجنيد التنظيم لهم الأمر الذي جعل الأسر تنزح خارج المدينة. [1]

(1) تدهور اوضاع التعليم في ليبيا ,الاخبار ,18 شباط 2016 http://www.libya24.tv/news/22536

## الخاتمة

بعد أن انتهينا من بحثنا الموسوم " تفشي ظاهرة العنف السياسي وتداعياتها على الانظمة العربية" توصلنا إلى جملة من النتائج وقدمنا أهم المقترحات والتي نأمل أن تكون جديرة بالاهتمام وكما يأتي :

**أولا : الاستنتاجات**

**1.** إن ظاهرة العنف السياسي كظاهرة لم تولد من الفراغ أو العدم وإنما هناك عدة عوامل ساهمت في إنتاجه منها الاحتلال والمقاومة والإرهاب , وتحطم قوة الدولة وهشاشة قدرتها وعدم فعالية المؤسسات الدولة الحديثة , وتصارع القوى السياسية فيما بينها , والآثار والتداعيات السلبية لمساوئ الديمقراطية الطائفية التي تم إرساء أسسها في العراق بعد الاحتلال, وتدهور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد .

**2.** أن العنف السياسي هي أخطر مشكلات القرن الحالي ويقوم بتدمير الاقتصاد والبنى التحتية ,والعنف يوقف عملية التنمية ويجعل جهد الدولة منصبا على مكافحته بدل الغوص في مجالات تنموية وتعليمية تخدم المجتمع وهذا ما شهدناه في كل من العراق وسوريا واليمن وليبيا وغيره من الدول.

3 . افرزضعف قوة الدولة وهشاشة قدرتها وعدم فعالية المؤسسات الرسمية بروز ظاهرة الفساد الاداري والمالي وتصارع القوى السياسية فيما بينها, كما ان تدهور الواقع الاقتصادي

وتدني مستوى التعليم في أغلب البلاد العربية لعب دور أساسي في تكوين الارضية الخصبة للصراعات والعنف باشكالة كافة .

4. ان اغلب الحركات والأحزاب السياسية التي اشتركت في العملية السياسية في العراق اتسمت ايدولوجياتها بالطابع الديني الطائفي المذهبي ,على الرغم من محاولتها التحول إلى أحزاب سياسية حقيقية تهدف إلى المشاركة السياسية في السلطة , إلا ان الطابع المذهبي لا يزال يحكمها بشكل يخل بدورها السياسي

5. المتغيرات الإقليمية وغياب الديمقراطية الحقيقية واثأر المشكلات الاقتصادية , وغياب مقومات الديمقراطية الحقيقية أدى إلى عدم الاستقرار النظام السياسي في ظل التجاذبات السياسية .

**6.** يمكن القول ان العنف السياسي يقل أو يتأرجح تدريجياً في حالة استقرار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد , وسيادة الاحترام بين السلطة الحاكمة والمحكومة , وتوفير مبدأ التداول السلمي للسلطة واستقلال القضاء وعدم تسييسها بأي شكل من الأشكال , وإجراء انتخابات حرة نزيهة وضمان حرية الرأي والتعبير, وتوافر التعددية السياسية والابتعاد عن ظاهرة الاستبداد والتفرد بالسلطة , كل ذلك سوف يساهم بشكل واسع في تراجع العنف السياسي في الوطن العربي بشكل عام وفي العراق بشكل خاص .

**ثانياً : التوصيات**

1.التصدي لمكافحة العنف من خلال عمل معسكرات كشفية تتولى وزارات التربية في الدول المعنية القيام بجمع الفئات العمرية الذين فقدو إحدى أو كلا أبويهما بسبب العنف والعمليات العسكرية لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع .

2. الاهتمام ودعم المشروعات التنموية التي تشجع التلاحم مابين أفراد المجتمع من خلال خطط أقتصادية ومالية مشتركة بين الطوائف , وفيما يخص العراقيين نقترح تطبيق نظام أستعارة الكوادر الادارية لفترات تتراوح من 6أشهر الى سنة واحدة مابين المحافظات العراقية لتعميق التلاحم المجتمعي.

3. الغاء الفوارق الطبقية ووضع شروط صارمة على التجار وأصحاب الاموال للحد من أستغلال الطبقات الدنيا ومن تهريب الاموال للخارج للاستفادة منها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحد من البطالة ودمج الفئات المهمشة والمحرومة في تلك المشاريع ليكونو عامل بناء في المجتمع .

4. العمل على اعادة بناء دولة مؤسسات تؤمن بالمواطنة الحقيقية من خلال تكريس المفاهيم الحقيقية لبناء دولة حديثة تسودها الحرية والديمقراطية وسيادة القانون , والقضاء على الفساد بكافة اشكاله وتكريس مفردات المصالحة الوطنية والتعايش السلمي بين جميع أبناء الوطن الواحد.

5. بناء حكومة تكنوقراط تتولى إدارتها شخصيات كفوءة تتحلى بالنزاهة والشعور بالمسوؤلية بعيداً عن المحاصصة الطائفية المستشري في المجتمع العراقي , وتعمل من اجل المصلحة العامة بشكل يضمن الاستقرار السياسي في البلاد.

6. العمل ان تحظى المؤسسة التعليمية والتربوية بأهمية من خلال وضع برامج تثقيفية تهدف الى بناء الفرد كمواطن حر,وإنشاء ثقافة وطنية تتجاوز الخصوصيات وتستوعب كل المكونات الاجتماعية دون إستثناء,الى جانب تنقيح المناهج العليمية وتطويرها لتواكب العصر الحديث ومتطلباته .

7. العمل على نشر وعي التعدد والتنوع وثقافة الحوار بين كل مكونات المجتمع المدني وقبول الأخر بعيداً عن الكراهية والتطرف وذلك بهدف خلق مناعة مدنية فكرية قادرة على مواجهة الأدبيات الدينية المتشددة ومصادر الفكر المنحرف وسن القوانين التي تجرم التكفير وتحض على العنف بكل أنواعه.

8. فتح جسور الحوار البناء بين دول الجوار وتعاون دول المنطقة وفق استراتيجيات واضحة ومدروسة على التصدي للعنف بشكل عام والارهاب بشكل خاص وعدم تصديرها من والى العراق , والعمل بكافة الوسائل الممكنة من اجل القضاء على الارهاب وتحقيق الاستقرار للمنطقة ككل.

**المصادر**

**اولاً : المعاجم اللغوية**

1. ابن منظور ، لسان العرب ، ط2، ج9، دار إحياء التراث العربي، بيروت ،1992.
2 .خليل الحر ، المعجم العربي الحديث ، المكتبة الاوربية ، باريس ، 1973.
3 .فخر الدين الطريحي, مجمع البحرين،ج5، ط2, مؤسسة الوفاء, بيروت ،1983.
4.محمد بن يعقوب الفيروزابادي, القاموس المحيط , مؤسسة الرسالة, ط2, 1987.

**ثانياً : الكتب العربية .**

1.احمد عبد الله أبو العلا, تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين, دارالجامعة الجديدة ,القاهرة,2008.

2. بدر الابراهيم , النزاعات الطائفية في منطقة الخليج ,منتدى العلاقات العربية الدولية,مؤتمر شباب الخليج الاول, الدوحة 2012.

3. تيد هندريش ,العنف السياسي فلسفته أصولة أبعادة, ترجمة عبد الكريم محفوظ عيسى, بيروت , دار المسيرة , ط1 , 1986.

4. د.خليل اسماعيل الحديثي, الاحتلال والمقاومة في العراق"دراسة في المشروعية",مركزالخليج للأبحاث,2008.

5. حسان بن نوى , تأثير الاقليات على أستقرار النظم السياسية في الشرق الاوسط, مكتبة الوفاء , الاسكندرية, ط1, 2015.

6. د.حسنين توفيق إبراهيم , ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية,بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ط1 ,1992.

7.د. حمدي عبد الرحمن حسن عطا الله , العسكريون والحكم في افريقيا, مركز دراسات المستقبل الافريقي,القاهرة, 1996.

8 . حميد شهاب احمد , المشكلة والحل , محاضرات غير منشورة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , القاهرة, 2008 .

9.ريز أرليخ , داخل سورية ترجمة رامي طوقان , لبنان , الدار العربية للعلوم ,ط1 , 2015.

**10** د.سهيل حسن الفتلاوي ,الارهاب الدولي وشرعية المقاومة , دار الثقافة للنشر والتوزيع ,الاردن ,ط1, 2009.

11. د. صادق الأسود , علم الاجتماع السياسي "اسسة وابعادة" , كلية العلوم السياسية,جامعة,1991.

12 .د. طه جابر العلواني ,العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات ,مؤسسة الانتشار العربي ,بيروت,ط1, 2011.

13. عبد الحسين شعبان , الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي , مجلة المستقبل العربي , السنة 26,العدد297, 2003.

14 د. عبد الوهاب الكيالي واخرون ,ج1, موسوعة السياسة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت , ط2، 1985.

15. د.عبد الوهاب الكيالي واخرون, موسوعة السياسة,ج3, الموسوعة العربية للدراسات والنشر, لبنان,1985

16 علي حسين ياسين , أنظمة الحكم العربية , محاضرات القيت على طلبة كلية العلوم السياسية ,جامعة الموصل , للعام الدراسي 2015-2016

.17. قبي ادم , رؤية سياسية حول العنف السياسي في الجزائر,مجلة الباحث ,العدد 1,جامعة ورقلة , جزائر, 2002.

18. . د. كريم يوسف احمد كشاكش ,الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة , منشاة المعارف ,الإسكندرية ,1987

19 . ماجدة العربي ,الأثار الاجتماعية للإنقسام السياسي في ليبيا , المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات, طرابلس,2015

20. ماجد محمد علي , ادارة الازمات والإدارة بالازمة , دمشق , دار الاوائل ,2002 .

21. د. محمد عابد الجابري , فكر ابن خلدون , العصبية والدولة , ط 6, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1994.

22. محمد عبد الحفيظ الشيخ,إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011,مرجز دراسات الشرق الأوسط ,عُمان ,2013.

23. محمد عوض الترتوري , أغادير عرفات جويحان , علم الإرهاب الاسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب , الاردن , 2005.

24. د.محمد محمود خلف،حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، دراسة تأصلية تحليلية مقارنة،مكتبة النهضة العربية،القاهرة، ط1،1973.

25. موسى جميل القدسي ,القدس والقانون الدولي , دراسة للمركز القانوني للمدينة والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني فيها ,2002.

26. ناظم نواف أبراهيم الشمري , ظاهرة العنف السياسي في العراق منذ الاحتلال الامريكي 2003 وحتى 2009, معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, 2009.

27. د.نبيلة داود , الموسوعة السياسية المعاصرة , القاهرة , مكتبة غريب , 1990.

28. د.نيفين عبد المنعم مسعد , الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي , مكتبة النهضة العربية ,القاهرة,ط1, 1988.

29. د.نيفين مسعد , "محررة" معجم المصطلحات السياسية, مركز البحوث والدراسات السياسية , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ,القاهرة, 1994 .

30. الهيثم الايوبي وآخرون ,الموسوعة العسكرية ,ج1,المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 1977.

**ثالثاً : الرسائل والاطاريح الجامعية .**

1. امحمدي بو زينة أمنة, ,الحماية القانونية للمدنيين في الأقاليم المحتلة " دراسة تطبيقية لحالة العراق",رسالة ماجستير , كلية القانون للعلوم القانونية والادارية , جامعة حسيبة بن بو علي, الشلف ,الجزائر, 2011.

2. جعفر عبد السادة بهير الدراجي , التوازن بين السلطة والحرية في الأنظمة الدستورية , أطروحة دكتوراه ,كلية القانون , بغداد ,2006.

3.جونا صبحي جميل ,ظاهرة الاستقرار واللااستقرار السياسي , "دراسة في الحالة العراقية بعد 2003", رسالة ماجستير, كلية القانون والسياسة ,جامعة صلاح الدين ,2013 .

4. عبد الله علي عبو سلطان, دور القانون الجنائي الدولي في حماية حقوق الانسان,اطروحة دكتوراة,كلية القانون,جامعة موصل,2004 .

5 . عبد الوهاب محمد عبده خليل ,الصراع بين السلطة والحرية ,أطروحة دكتوراه , كلية الحقوق ,جامعة القاهرة , 2004 .

6. مزابيه خالد , الطائفية السياسية وآثرها على الاستقرار السياسي " دراسة حالة لبنان ", رسالة ماجستير في العلوم السياسية ,جامعة قاصدي مرباح ,الجزائر, 2013.

**رابعاً: البحوث والمقالات**

1.د.حميد شهاب احمد , أثر الاحتلال الامريكي في هوية العراق , مجلة البحوث والدراسات العربية , العدد 49 , 2008 .

2. خالد حسين حسون , الفساد الاداري والمالي في العراق مابعد الاحتلال , أسبابه وتاثيراته وآليات معالجته , ورقة بحثية قدمت للموتمر العلمي الذي عقد بتاريخ 2008/12/31 في هيئة النزاهة /بغداد.

3. د.خضر عباس علوان , مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق , مجلة المستقبل العربي , السنة 29,العدد330 ,2006.

4. د.سهيل حسين الفتلاوي ، مفهوم الارهاب وتعريفه وقرارات مجلس الامن بخصوص احداث 11 أيلول ، المجلة القطرية للعلوم السياسية ، جامعة بغداد ,كلية العلوم السياسية ، العدد 2، 2002 .

5. د.سيفان باكراد ميسروب ود.رقيب محمد جاسم ,حماية حق الطفل في التعليم ,مجلة كلية القانون القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد4,الجزء1, العدد ,15, 2015.

6.د.صباح ياسين , الطريقة الامريكية في الابادة المليونية , مجلة المستقبل العربي,السنة31, العدد355, .2008

7. د.علي حسين الربيعي , تحديات بناء الدولة العراقية , صراع الهويات ومازق المحاصصة الطائفية, مجلة المستقبل العربي,السنة 29, العدد337 ,2007.

8. د.علي الدين هلال,حال الأمة العربية2014-2015 إعصار من تغييرالنُظم إلى تفكيك الدول, مجلة المستقبل العربي,العدد435, 2015 .

9.د.عماد مؤيد جاسم , التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثرة في الاستقرار , بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الاول لكلية القانون والعلوم السياسية , جامعة ديالى ,2010.

10. قبي ادم , رؤية سياسية حول العنف السياسي في الجزائر,مجلة الباحث ,العدد 1,جامعة ورقلة , جزائر, 2002.

11. محمد عبد الحفيظ الشيخ,ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة, مجلة المستقبل العربي ,العدد,432, 2014.

12. محمود أسماعيل محمد , أستخدام القوة العسكرية في العصر النووي, مجلة السياسة الدولية, مؤسسة الاهرام ,القاهرة, العدد24 , 1971.

13.د.مهدي جابر مهدي ,اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد 2003, مجلة المستقبل العربي,مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت,السنة 35,العد 405, 2012.

14. د.نصير نوري محمد , ظاهرة العنف السياسي " قراءة في الإشكاليات الفكرية ", مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية , مجلة دراسات عراقية ,العدد التاسع ,السنة الخامسة , 2009.

**خامساً: المواقع الالكترونية .**

1. احمد دياب, اليمن فوضى داخلية وتداعيات خارجية ,الاهرام اليومي http://digital.ahram.org.eg/articaldetails.aspx?2015/2/1

2.اشتوي مفتاح الجدي ,قراءة في المشهد الليبي ما بعد اتفاق الصخيرات, 2016/1/2
http://www.middle-east-online.com

3. اتحاد "امم" يحذر من تداعيات الوضع الإنساني ويناشد المجتمع الدولي تجنيب "صنعاء" شبح الحرب , دنيا الوطن2015/9/9
http://www.alwatanvoice.com

4. أبرز مكونات المعارضة السورية , جريدة السفير السعودية , 2015/11/14
http://www.assafir.com

5. الاقتصاد السوري تقلص اكثر من النصف بسبب الحرب, بتاريخ 2015/6/24 .
www.

6skynewsarabia. com. المشهد الاقتصادي
والاجتماعي في سوريا,جريدة النور,العدد 710, 2016 http://www.an-nour.com

7. الفرقاء في ليبيا يضعون شروطاً تعجيزية للمشاركة في حوار "غدامس2" العرب, 2012/12/8/ http://www.alarab.co.uk

8. الاقتصاد العراقي بين كماشة الإرهاب وغياب التخطيط المستقبلي , مقال منشور على مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية , 2015على الموقع الالكتروني , alrafedein .com ./news.php?

9. المركزي الليبي يحذ ر من تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد, ليبيا المسقبل, 2014 24/11/
http://www.libya-al-mostakbal.org

10.لأوضاع السياسية والأمنية تغرق اليمنيين في أزمة إنسانية حادة ,اخبار اليوم , 29كانون الأول3 201 http://akhbaralyom-ye.net/news_details.php

11. د.برهان غليون , نقد مفهوم الطائفية ,الحوار المتمدن, العدد1840, **28** شباط 2007 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

12. تدهور اوضاع التعليم في ليبيا ,الاخبار,18 شباط 2016 http://www.libya24.tv/news/22536

13. حسن العطار , ظاهرة العنف الديني في العالم العربي ,الاسباب والعلاج ,صحيفة ايلاف الالكترونية , لندن العدد 5152, 30 حزيران http://elaph.com/Web/opinion/2015/6/1014293.html.2015

14. حسن النيفي, إرهاب الدولة والعنف السياسي في سورية مقاربة أولية (1964-2015) اورنيت نت,17اب2015 , , http://webcache.googleusercontent.com

15. د .حنا عيسى ,الحرب أنواعها وأسبابها , دنيا الوطن , 2014 http://pulpit.alwatanvoice.com

16. د.رشيد عمارة الزيدي ,العنف السياسي في العراق ,2014, http://iraqcss.com/article.phpd 17. روله السلاخ , الاقتصاد السوري حلول خلفت أزمات , الاخبار ,25 شباط www.akhbar.com2015

18. ساره طالب السهيل , العنف الديني ..الى أين ؟ صحيفة الخبر,2014 الدولية https://www.alkhabarnow.net/news/119871/2014/04/28

19. د.شاكر عبد الكريم فاضل ,العنف السياسي في العراق رؤية اجتماعية –سياسية ,كلية القانون والعلوم السياسية ,جامعة ديالى ,**2011** http://www.law.uodiyala.edu.iq

20. شنكاو هشام , جريمة العدوان في العلاقات الدولية , 3 تشرين الثاني 2009 , موقع الدراسات والابحاث الاستراتيجية http://chengaouhicham.blogspot.com

21. شيماء جعفر , الاقتصاد السوري بعد دخول الازمة عامها الخامس , 2015/5/11 الدولية الانترنت , http://www.arageek.com

22 .عام الكارثة على التعليم في اليمن, 1300مدرسة 2016 http://zedni.com مُدمرة , شبكة زدني للتعليم ,9شباط

23.عزلة محتملة هل تتفاقم الاوضاع الاقتصادية مع سيطرة الحوثيين , مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية , 2015/1/26 http://rawabetcenter.com/archives/4331

24. غادة حلايقة , ماهي الحرب الاهلية , 25 ديسمبر 2014 على شبكة المعلومات الدولية mawdoo3.com

25.غصون رحال , المحكمة الجنائية الدولية , أشكالية تعريف جريمة العدوان , المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال أفريقيا , العدد 14 ,2012 www.amnesty mena org

26. مجلس الأمن يجتمع لمناقشة تدهور الاوضاع الأمنية في ليبيا,bbc عربي,18شباط 2015, http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015

27.ليبيا على شفا انهيار اقتصادي ومأساة انسانية ,بوابة الواسط, 12كانون الثاني 2015 http://www.alwasat.ly/ar/news

28. محمد ابو خليف , تعريف الحرب ,2014 htt://www.mawdoo3.com

29 .محمد عاكف جمال , حول مفهوم الحرب الاهلية , 7مارس 2014
www.albayan.ae/opinions/articles/2014/3/7

30. محمد نبيل الشميي, العنف السياسي في العالم العربي, دواعيه وتداعياته , الحوار المتمدن ,
العدد3009, 2010, نقلا عن الموقع الالكتروني. http://ahewar.org
31. محمد محفوظ , اسباب ظاهرة العنف في العالم العربي , النبأ ,العدد78 ,2005,
http://annabaa.org/nbahome/nba78/040.htm
32.مستقبل سوريا وأزمة الاطفال اللاجئين,المفوضية السامية للأمم المتحدة للشوؤن اللاجئين,**2013**
www. uniraq.org/index.php?option=com
33.هيثم كريم صيوان , الفساد وأثرة في التنمية والسيادة الوطنية العراقية , بحث منشور في الموتمر العلمي لهئية النزاهة العراقية بتاريخ 2008/12/31
www.nazaha.iq/body.asp
34. هدر الانسانية , تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سوريا,2014
http://www.unrwa.org/sites/default/files/squandering-humanity-arabic
35. وائل حزام, اضرار واسعة لحقت بقطاع التعليم في اليمن بسبب الحرب, جريدة الشرق الأوسط, العدد 13388 ,25 تموز 2015

http://aawsat.com/home/article/414416/

## المستخلص

تعد ظاهرة العنف السياسي من الظواهر الخطيرة لما تتركة من تداعيات سلبية على الانظمة السياسية وتهديدها لحياة الأفراد وضربها لنسيج الوحدة الاجتماعية , لذا نراها تكتسب أهمية متزايدة من قبل الحكومات والنظم السياسية على تنوعها واختلافها . وأصبحت هذه الظاهرة أكثر شيوعاً واستخداماً في المنطقة العربية سواء من جانب السلطة الحاكمة تجاه المواطنين أو من جانب المقاومة أو الجماعات الارهابية ضد النظام السياسي.

ويعد العراق من بين أكثر الدول العربية التي شهدت تحولات وأحداث سياسية عنيفة منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة وحتى وقتنا الحاضر, وقد كان لهذه التحولات والأحداث بقدر ارتباطها باعتبارات المصالح والتحالفات الدولية والإقليمية من جهة , وتضارب أو تلاقي أفكار وأهداف الإطراف والقوى السياسية العراقية المختلفة من جهة أخرى في كيفية إدارة شؤون الدولة أثاراً سلبية شملت مجمل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتج عنه عدم استقرار سياسي .

يهدف البحث إلى عرض دراسة تحليلية لظاهرة العنف السياسي والوقوف حول مدى حجم هذه الظاهرة ودرجة شدتها , وكذلك معرفة اهم اشكال هذه الظاهرة وموشراتها, وإبراز التداعيات السلبية للعنف السياسي على الانظمة العربية في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولقد شملت دراسة البحث تحليل الظروف المؤدية الى العنف السياسي في العرق بشكل خاص وسوريا واليمن وليبيا بشكل عام محل الدراسة بغية الكشف عن أسبابه, وإيجاد الحلول المناسبة .

Widespread phenomenon political violence and its repercussions on the Arab regimes


## Abstract:

The phenomenon of political violence dangerous to leave negative repercussions on political systems and its threat to the lives of individuals and the hit to the fabric of social unity phenomena, so we see it becoming increasingly important by governments and political systems on the various different. This phenomenon is becoming more common and commonly used in the Arab region, both on the part of the ruling power towards the citizens or by the resistance or terrorist groups against the political system.

Iraq is among the most Arab countries, which have seen shifts violent political events since the establishment of the modern Iraqi state until the present day, I have been to these changes and events as much as they relate to considerations of interests and international and regional alliances on the one hand, conflict or convergence of ideas and objectives of the parties various Iraqi political forces on the other hand in how to manage state affairs negative effects included the overall aspects of political, economic and social life has resulted in political instability.

The research aims to present an analytical study of the phenomenon of political violence and stand up to the extent of this phenomenon and the degree of severity, as well as the knowledge of the most important forms of this phenomenon and indicators, highlighting the negative consequences of political violence on the Arab regimes in the various political, economic and social aspects. The research included a study analyzing the conditions conducive to the political violence in Iraq, in particular, Syria, Yemen and Libya in general, under study, in order to detect the causes and find appropriate solutions.